مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري، وأهميته كعامل في تحديد بنية الإقليم الاقتصادي وتخصصه ووظائف مراكزه العمرانية (إقليم الساحل السوري ومدنه نموذجاً)

الدكتور ممدوح الدبس*

الملخَّص

يعدُّ الموقع الجغرافي الاقتصادي –البشري من أهم المفاهيم في الجغرافية الاقتصادية، ويعني هذا الموقع العلاقة المكانية بين منطقة معينة وبين عناصر اقتصادية وبشرية ذات قيمة تقع خارج هذه المنطقة في محيطها القريب أو البعيد.

وتتمثل هذه العناصر في موقع المكان بالنسبة إلى خطوط النقل والمواصلات وعقدهم المختلفة، وكذلك موقعه بالنسبة إلى أماكن وجود الموارد الطبيعية والاقتصادية، وأماكن تركز المنشآت الصناعية ومناطق الإنتاج الزراعي وأسواق تصريف السلع والخدمات، ومناطق الكثافات السكانية المرتفعة، وأيضاً الموقع بالنسبة إلى الحدود وبؤر التوتر العالمي ومراكز الثقل الحضاري.

وتتفاعل هذه العناصر فيما بينها مشكلة منظومة من العلاقات المكانية الحيوية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في تشكل الإقليم وتطوره وتفاعله مع محيطه، كما تحدد هذه العناصر أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي – البشري للإقليم ومدنه، وتعدُّ هذه الأهمية عاملاً مؤثراً وفاعلاً في تحديد النية الوظيفية (الإنتاجية والخدمية) للإقليم

* قسم الجغرافية- كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق.

ومدنه، ودور هذه البنية في منظومة الاقتصاد الوطني للبلد، وكذلك في تحديد قدرة الإقليم ومراكزه العمرانية على الاحتفاظ بالسكان وجذب المزيد منهم.

ويظهر أثر أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري جلياً في إقليم الساحل السوري كعامل مسهم في تحديد البنية المكانية والقطاعية لاقتصاد الإقليم وتخصصها في قطاعي التجارة والسياحة، وهذا ما حدَّد بدوره وظيفة الإقليم في منظومة الاقتصاد الوطني السوري، كما أسهم هذا العامل في نشوء المراكز العمرانية وتطورها (وخاصة المدن) وتحديد أحجامها وبنيتها ووظائفها.

المقدمة:

يعدُّ الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري، أحد المفاهيم المهمة في الجغرافية الاقتصادية والبشرية، فهو يشكّل عاملاً مهماً في رسم ملامح البنية الاقتصادية العمرانية في الإقليم، وتحديد مجالاته الاقتصادية وتخصصه الإنتاجي ووظائف مراكزه العمرانية، وهذا يحدد بدوره مكانة الإقليم ومراكزه العمرانية في منظومة الاقتصاد الوطني للبلد من خلال دوره في التقسيم الجغرافي للعمل على مستوى البلد، كما يشكل الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري الملائم عاملاً مهماً في احتفاظ الإقليم بسكانه، وجذب المزيد من السكان والمنشآت الإنتاجية والخدمية إليه.

وتتحدد الأهمية الاقتصادية والعمرانية والوظيفية للموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري للإقليم ومراكزه العمرانية من خلال ملاءمة الظروف والعوامل التي تشكل عناصر جغرافية(اقتصادية وبشرية) أساسية لهذا الموقع، وتتمثل هذه العناصر في موقع المكان بالنسبة إلى خطوط النقل والمواصلات وعقدهم المختلفة، وكذلك موقعه بالنسبة إلى أماكن وجود الموارد الطبيعية والاقتصادية، وأماكن تركز المنشآت الصناعية ومناطق الإنتاج الزراعي وأسواق تصريف السلع والخدمات، ومناطق الكثافات السكانية المرتفعة، وأيضاً الموقع بالنسبة إلى الحدود وبؤر التوتر العالمي ومراكز الثقل الحضاري. ويؤدي الاستثمار العقلاني لهذه العناصر دوراً مهماً في تحديد هذه الأهمية ويشكل الموقع الجغرافي الطبيعي لمكان ما أساساً وقاعدة لتحديد أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي البشري لهذا المكان.

إن الموقع الجغرافي الاقتصادي – البشري هو ظرف ومورد فاعل في آن معاً في نمو الأقاليم ومراكزها العمرانية وتطورها وتحديد ملامح بنيتها الاقتصادية وخصوصياتها. يشكل إقليم الساحل السوري بما يمتلكه من مقومات وخصائص لموقعه الطبيعي والاقتصادي – البشري البوابة البحرية الوحيدة لسورية التي تربطها مع العالم الخارجي، والإقليم السياحي الأهم في سورية، كما أن لهذه المقومات والخصائص

أهميتها في تحدي بنية الإقليم المكانية والقطاعية وأحجام ووظائف مراكزه لعمرانيـــة. فقد حدد الموقع الجغرافي الاقتصادي البشري لإقلـــيم الـــساحل الـــسوري تخصـــصه الزراعي والصناعي وأهميته التجارية والسياحية.

ويشكل الاستثمار العقلاني لاحتياطي النمو والتطور الكامن ومقومات وخصائص الموقع الجغرافي الاقتصادي-البشري في إقليم الساحل السوري عاملاً وحـــافزاً علـــى نموه وتطوره في المجالات الإنتاجية والخدمية والعمرانية والبشرية.

الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المدروس، إذْ يعدُّ الموقـــع مـــن أهـــم المفاهيم الجغرافية، ويشكل الموقع الجغرافي الاقتصادي للإقليم الاقتصادي ومراكـــزه العمرانية الحضرية عاملاً مهماً في تحديد بنيتها الاقتـــصادية الإنتاجيـــة والخدميـــة، وتخصصاتها الإنتاجية ووظائفها في منظومة الاقتصاد الوطني للبلد، كما يحـــدد هـــذا الموقع مدى احتفاظ الأقاليم ومراكزها العمرانية بسكانها وقدرتها على جذب المزيد من السكان، هذا فضلاً عن تحديده للأهمية الاستراتيجية للأقاليم ومدنها، هذا بخـــصوص الأهمية النظرية للدراسة، أمَّا الأهمية التطبيقية فتكمن فـــي دراســـة أهميـــة الموقـــع الجغرافي الاقتصادي بوصفه عاملاً فاعلاً ومؤثراً في تشكل إقليم الـــساحل الـــسوري ومدنه وتطوّره وتحديد بنيته الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ودورهـــا فـــي الاقتـــصاد الوطني السوري.

- **مشكلة الدراسة** : تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي وجوهره في المراجع العربية، وقصور هذه المراجع فـــي دراســـتها لهذا المفهوم وتحليل مضمونه، وغياب دوره كعامل مهم فـــي نـــشوء الأقـــاليم ومدنها وتطورها مثل إقليم الساحل السوري.
- **أهداف الدراسة**: تتمثل في تحقيق هدفين رئيسين أحدهما نظري والآخر تطبيقي:

- **الهدف النظري والمنهجي**: ويتضمن تحليل الأسس النظرية والمنهجية لنظرية الموقع الجغرافي الاقتصادي- وإبداء الرأي بهذا الخصوص من حيث المفهوم والسمات والتصنيف والعناصر المحددة لأهمية هذا الموقع.
- **الهدف التطبيقي**: ويتمثل في دراسة أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي بوصفه عاملاً مهماً في الخصوصية المميّزة لإقليم الساحل السوري وبنيته الاقتصادية وتطورها، وكذلك خصوصية مراكزه العمرانية وبنيتها وخاصة الحضرية منها.

- **مناهج الدراسة**: استخدمت في الدراسة مجموعة من المناهج العلمية لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وهذه المناهج هي:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: استخدم هذا المنهج في توضيح مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي وجوهره وسماته وخصائصه وأنماطه وعناصره، ومن ثم وصف وتحليل أهمية الموقع بوصفه عاملاً مهماً ومؤثر في حياة إقليم الساحل السوري ومراكزه العمرانية، وفي تحديد الشخصية المميّزة لهذا الإقليم.
- **منهج التحليل العاملي**: الذي دُرِسَ من خلاله الموقع الجغرافي الاقتصادي بوصفه عاملاً مهماً من عوامل نشوء الأقاليم والمراكز العمرانية الحضرية وتطورها، وأيضاً بوصفه عاملاً مؤثراً وفعالاً في تحديد البنية الاقتصادية للإقليم المدروس.
- **المنهج الإقليمي**: يفيد هذا المنهج في دراسة الساحل السوري دراسة جغرافية إقليمية شاملة ومتكاملة لعناصر البيئة الجغرافية كلّها الطبيعية والحضارية في الإقليم لإظهار الشخصية المميّزة له .
- **المدخل المنظومي**: يعدُّ من المداخل الفعالة في التعامل مع الموقع الجغرافي الاقتصادي بوصفه منظومة متكاملة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها لتحديد أهمية هذا الموقع وإسهامه في تحديد البنية الاقتصادية وتطورها في إقليم الساحل السوري ومدنه.

مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي - البشري وسماته واتجاهاته وعناصره وأنماطه وأهميته الاقتصادية والعمرانية:

تمتلك دراسة العوامل المؤثرة في توزع القوى المنتجة وتطورها أهمية حاسمة في تشكل المجمّع المكاني الاقتصادي والمراكز العمرانية في الإقليم الجغرافي الاقتصادي.

إن التوزيع العلمي المناسب للإنتاج والخدمات في مساحة معينة يجب أن يأخذ بالحسبان دراسة الظروف والموارد الطبيعية للمكان بهدف الحصول على أقصى فعالية اقتصادية ممكنة التي تتحقق بنتيجة الاستثمار العقلاني الملائم للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية والنقل والموقع الجغرافي الاقتصادي.

أكد علماء الجغرافية الاقتصادية باستمرار أهمية دور الموقع الجغرافي الاقتصادي بوصفه عاملاً مهماً في تشكُّل البنية الاقتصادية للإقليم والمراكز العمرانية (وبخاصة المدن) فيه.

إن الدور الرئيس في اقتصاد الإقليم ينتمي إلى القطاع الإنتاجي الذي يتشكل بتأثير عوامل كثيرة أهمها: مستوى تطور القوى المنتجة، والسكان وقواهم العاملة، والظروف والموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي الاقتصادي وأيضاً كلية (عمومية) الإنتاج المكاني[1].

ويرى كارل ماركس أن عامل الموقع الجغرافي يعدُّ - في بعض الحالات- (كاستثمار أراضٍ وأقاليم جديدة) أكثر أهمية من خصوبة التربة [2].

---

1 بالامارتشوك . م.م. الجغرافية الاقتصادية لجمهورية أوكرانية، إصدار المدرسة الوطنية، كييف 1977م، ص17.

2 كارل ماركس، فريدريك انجلز . الايديولوجية الألمانية ، المجلد 2،موسكو ص202.

ولا يقتصر تأثير عامل الموقع الجغرافي الاقتصادي في قطاع الإنتاج المادي فحسب، بل يشمل أيضاً القطاع الخدمي والمراكز العمرانية (ولاسيَّما الحضرية منها) في الإقليم.

وعلى أساس ما تقدّم أخذت دراسة الموقع الجغرافي الاقتصادي تحتل مكانة مهمة في الدراسات الجغرافية الاقتصادية بوصفه مقولة ونظرية لها مفهومها وأساسها النظري والمنهجي.

يعدُّ الموقع واحداً من أهم المفاهيم الجغرافية إن لم يكن أهمها على الإطلاق. فالجغرافية هي علم المكان والاختلافات المكانية والعلاقات بين الأماكن، وهذا يعني أنها علم الموقع والاختلافات والعلاقات بين المواقع المختلفة.

وتتحدد أهمية موقع موضوع ما (دولة، إقليم، مدينة، منشأة أو مؤسسة... الخ) من خلال محيطه القريب والبعيد وما يحتويانه من عناصر وعوامل يرتبط بها هذا الموضوع بعلاقات مكانية حيوية بالنسبة إليه [1].

ويعتقد الباحثون أن العالم اليوناني استرابو (64-20 ق.م) هو أول من تحدث عن أهمية المواقع الجغرافية المختلفة للمراكز العمرانية ولاسيَّما المدنية منها، والدور الحاسم للموقع الجغرافي في نشوء المدن وتطورها، مؤكداً ضرورة اختيار المواقع التي تتمتع بشروط طبيعية واقتصادية ملائمة، مثل التوجه نحو الشمس وتوافر المياه والأراضي الزراعية الخصبة... وغيرها [2].

استخدم الموقع كمفهوم عام منذ نهاية القرن18م، فقد تناوله بالدراسة الجغرافي الألماني فريدريك راتزل قائلاً: إنَّ الموقع الجغرافي يعكس التبعية (الانتماء) إلى مكان

1 محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية. المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق، 2000-2001 م،ص9

2 علي محمد دياب.مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق، 2009-2010م ،ص202-206 .

معين، وهذا يعني أن نبيّن إلى أي وحدة مكانية كبيرة يتبع (ينتمي) الموضوع المدروس. فاليونان مثلاً تتبع شبه جزيرة البلقان، ولكن التبعية وحدها في نظر مايرغويز لا تكفي لتحديد الموقع الجغرافي، كما أن هذا التعريف ينطبق -إلى حد كبير- على الموقع الجغرافي الطبيعي ولا ينطبق على الموقع الجغرافي الاقتصادي.

فمفهوم الموقع هو علاقة الموضوع (دولة، إقليم، مدينة، مؤسسة ... الخ) أو الظاهرة بالنسبة إلى الموضوعات أو الظواهر الأخرى.

أمَّا مفهوم **الموقع الجغرافي** فيعني تحديد الموضوع الجغرافي في منظومة الإحداثيات الجغرافية، أو توضُّع الموضوع بالنسبة إلى الموضوعات والظواهر الأخرى على سطح الأرض. والموقع في رأي آلاييف هو تحديد للموضوع وارتباطاته مع المحيط، وبعبارة أخرى هو موقع الموضوع في المكان الجغرافي. وتبعاً للاختلافات المكانية يمكن تمييز ثلاثة أنواع من المواقع هي: الموقع الفلكي، الموقع الجغرافي الطبيعي، الموقع الجغرافي الاقتصادي.

1- **الموقع الفلكي**: وهو الموقع من خط الاستواء ومن خط الطول المبدئي (خط غرينتش)، وتؤدي العروض الجغرافية (أي الموقع من خطوط الطول ودوائر العرض) دوراً مهماً في توزع المراكز العمرانية الريفية والمدنية على سطح الأرض، كما تؤثر في عملية التمدن وارتفاع نسبة سكان المدن ونوع الإنتاج الزراعي في الأقاليم، فالبعد والقرب من خط الاستواء يؤثر تأثيراً كبيراً في المناخ والنبات والحيوان وغيرها من الظواهر الطبيعية، ومن ثمَّ في نشوء الحضارات والمدن والتمدن وتطورها، فمنذ القدم كانت العروض المعتدلة الدافئة والباردة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وما تزال تشكّل أماكن تركز المدن والحضارات وتطورها والنشاط الاقتصادي. أمَّا في النصف الجنوبي فلم تَقُم دول كبرى وحضارات متقدمة، بسبب صغر المساحات الأرضية ذات المناخ الملائم للتطور الحضاري [1].

1 علي جباوي. الجغرافية السياسية(الجيوغراسيا) دمشق 1990م، ص180.

وتعدُّ العروض القطبية والاستوائية والمدارية الجافة غير ملائمة للعمران والإنسان والنشاط البشري عموماً بسبب شدة البرودة وقلة التهطال في العروض القطبية، وارتفاع الحرارة والرطوبة وغزارة الأمطار وكثافة الغابات في العروض الاستوائية، وقلة المياه وانتشار الصحارى في العروض المدارية، إلا في حال توافر عوامل أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تشجع أو تجبر على إعمار هذه الأماكن.

2- **الموقع الجغرافي الطبيعي**: ويعني في أي منطقة جغرافية طبيعية يقع الموضوع (دولة، إقليم، مدينة، مؤسسة أو منشأة ... الخ) وعلى أي نوع من التضاريس وغيرها من العناصر الجغرافية الطبيعية. وتؤثر في الموقع الجغرافي الطبيعي لمكان ما (إقليم أو مركز عمراني) مجموعة من العناصر (أو العوامل) الطبيعية أهمها أشكال سطح الأرض (جبال، هضاب، سهول، منخفضات، وهاد) والمسطحات المائية(محيطات، بحار، بحيرات، مستنقعات) والأنهار والمناخ والنبات الطبيعي (غابات، حشائش، نباتات صحراوية) وكذلك التركيب الجيولوجي والتربة. ويؤدي تفاعل العناصر الطبيعية للمكان بعضها أو جميعها دوراً مهماً في تحديد الشكل الخارجي والداخلي للمركز العمراني أو الإقليم.

وتشكل السهول الواسعة والخصبة وفيرة المياه مراكز الإعمار البشري على مر العصور، فالسهل يؤمن للمدينة احتياجاتها من الغذاء، كما أن توافر المياه يؤمن احتياجاتها من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية والصناعية وري الحدائق والحقول الزراعية المحيطة بها، وتعدّ المواقع البحرية والقريبة من البحر وخاصة عند مصبات الأنهار مكاناً لنشوء كثير من الأقاليم والمدن الكبيرة الشهيرة مثل لندن، بغداد، هامبورغ، كراتشي وغيرها. وبالمقابل يندر العمران والسكان في المناطق الغابية الكثيفة والجبلية المرتفعة وفي الصحاري ومناطق التجمد الدائم ومناطق المستنقعات والتوندرا والفيضانات ومناطق عدم الاستقرار الجيولوجي والمناطق المعرّضة

للأعاصير والانهيارات أو الانزلاقات وكذلك مناطق التطـرف المنـاخي والمنـاطق شديدة القارية الواقعة في وسط القارات، إن هذه المناطق شديدة التـضرس والبـرودة والمهددة بالزلازل والفيضانات، وكذلك مناطق التجمد الدائم وغيرها يتطلب إعمارهـا واستثمارها أعمالاً إضافية، الأمر الذي يزيد في تكلفة الإنشاء والبناء، مثـل تـسميك الجدران، ومضاعفة نفقات التدفئة وبناء الجدران الاستنادية وتجفيف المستنقعات وغير ذلك[1] .

ولابدَّ من الإشارة هنا إلى العلاقة بين الموقع الفلكي والموقع الجغرافي الطبيعي للإقليم من جهة والموقع الجغرافي الاقتصادي له من جهة أخـرى، فهمـا يكملانـه ويؤثران في تحديد بنيته ووظيفته الاقتصادية.

3- **الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري**: ويعني مجمل العلاقـات المكانيـة المهمة لموضوع محدد ومأهول بالنـسبة إلـى موضـوعات جغرافيـة اقتـصادية أخرى[2].وقد تشكل مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي بوصفه أحد المفاهيم الجغرافية الاقتصادية في عام 1929م على يد الجغرافي الروسي بارانسكي ن.ن، رغم أن العالم الفرنسي إلكين هو أول من استخدم مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي.

وقد أعطى بارانسكي ن.ن في الثلاثينيات من القرن العـشرين أهميـة كبيـرة لمفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي في أثناء دراسته للمدن والأقاليم[3]. وعلى ضوء ما تقدّم تعدُّ نظرية الموقع الجغرافي الاقتصادي أحد انجـازات الجغرافيـة الاقتـصادية السوفيتية خلال الحقبة الاشتراكية.

---

1 محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية. المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق، 2000-2001 م، ص12- 13.

2 علي محمد دياب. مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية، منشورات جامعـة دمـشق 2009- 2010م ، ص 202-206

3 بارانسكي ن.ن. الجغرافية الاقتصادية والمصورات الاقتـصادية، دار التقـدم، موسـكو، 1984م، ص110

ويعني الموقع عند بارانسكي " العلاقة بين الموضوع المدروس وبين عناصر معينة خارج هذا الموضوع" فعندما تكون العلاقة منسوبة إلى خط الاستواء أو إلى خط الطول المبدئي (خط غرينتش) فنحن أمام موقع مهم واسع الدلالة من وجهة النظر الجغرافية، وهذا هو الموقع الفلكي. أمَّا مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي في الجغرافية الاقتصادية فهو العلاقة بين منطقة معينة وبين عناصر اقتصادية ذات قيمة تقع خارج هذه المنطقة [1].

وقد تصور بارانسكي مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي على أنه موقع موضوع ما (إقليم، مدينة،مؤسسة .. الخ) في منظومة التنظيم المكاني للمجتمع، مشيراً بالوسائل كلّها إلى دور التغيّرات التاريخية في العلاقات المكانية بين الموضوعات، وهذا يعني التغيّرات التاريخية في الموقع الجغرافي الاقتصادي بمرور الزمن[2]. موضحاً أن هذا المصطلح يتضمن العلاقات المكانية بين المراكز العمرانية (وخاصة المدنية منها أي المدن) وبينها وبين الأمكنة المحيطة بها(ظهيرها) الناشئة عن وجود موارد مختلفة ذات أهمية اقتصادية للمدينة في المناطق الواقعة خارج حدود هذه المدينة، وكذلك علاقة المدينة بالمراكز العمرانية والمناطق الواقعة خارج مناطق نفوذ هذه المدينة.

ويرى بارانسكي أن الموقع الجغرافي الاقتصادي هو علاقة المكان أو الموضوع المدروس بالنسبة إلى المؤشرات البشرية التاريخية للأماكن أو الموضوعات الأخرى.

وترتبط فعالية هذه العلاقات بين الأماكن أو الموضوعات بالمسافة الاقتصادية الفاصلة بينها. وتجري العلاقة مع الأماكن أو الموضوعات الأخرى بالدرجة الأولى من خلال النقل ومؤشراته وخصائصه، كما أن تقويم هذه العلاقة يجري أيضاً من خلال النقل (أي من خلال المدة الزمنية التي تستغرقها عملية النقل وتكاليف النقل

1 الجغرافية الاقتصادية والمقولة الاقتصادية، المطبعة الحكومية، موسكو، 1956 م ، ص110

2 حول الدراسة الجغرافية الاقتصادية للمدن (قضايا الجغرافية) موسكو، 1946م ،ص 19-62 .

أيضاً)، كما ترتبط فعالية العلاقات بين الأماكن والموضوعات بدرجة التجاور وطبيعة الحدود [1].

إن التحليل العميق لمفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي يظهر -إلى حد ما- لماذا ظهرت المدنية في هذا المكان بالذات دون غيره. وأن هذا المفهوم كثير التعقيد ويتركب من عناصر متعددة ومتفاعلة مع بعضها في علاقات مكانية متنوعة، تحدد إلى درجة كبيرة حجم المدينة وعلاقاتها وبنية وظائفها، الأمر الذي يحدد بدوره بنية الإقليم ووظيفته.

ونشير هنا إلى أن معظم الدراسات عن الموقع الجغرافي الاقتصادي تناولت المدن، أمَّا فيما يتعلق بالموقع الجغرافي الاقتصادي للبلدان والأقاليم فما زالت الدراسات بهذا الخصوص محدودة جداً، على الرغم من أهمية المدن في حياة البلدان والأقاليم.

وبالاستناد إلى فكرة بارانسكي ن.ن كتب ساوشكين يو.ك " أن الموقع الجغرافي الاقتصادي يعني دراسة العلاقات المكانية للموضوعات الجغرافية الاقتصادية المدروسة(الأقاليم، المدن، المؤسسات أو المنشآت، العقد الصناعية والمواصلاتية، الموانئ، المناطق الصناعية... الخ) مقارنة بالموضوعات الأخرى كلّها[2].

وفي عام 1946م وضع مايرغويز لوحة مفصّلة تعطي تصوراً شاملاً لمفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي، وقد أشار في لوحته هذه إلى ثلاث مسلّمات للموقع الجغرافي الاقتصادي هي: العلاقات المكانية، والطابع الاحتمالي، ومسافة الموقع،

1 علي محمد دياب. مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق 2009- 2010، ص

2 ساوشكين يو . ك . الجغرافية الاقتصادية،التاريخ، النظرية، المنهج، التطبيق، دار الفكر، موسكو، 1973م، ص141-142.

وقال: إنَّه دون المسافة بين الموضوعات الجغرافية الاقتصادية لا يوجد مفهوم الموقع[1].

وتعدُّ المسافة برأي مايرغويز أحد العوامل الأساسية لتشكل مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي. ويعرّف بستون . ن. د الموقع الجغرافي الاقتصادي بأنه العلاقة المكانية لموضوع معين (دولة، إقليم، مدينة...إلخ) إلى عناصر أو معطيات جغرافية تقع خارج هذا الموضوع وتؤثر فيه تأثيراً جوهرياً أو ثانوياً.

أكدت بحوث الجغرافيين الروس- في النصف الثاني من القرن العشرين- صحة تقييم أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي في الدراسات التحليلية للمدن والأقاليم، وكذلك عند التنبؤ والاستشراف بآفاق التطور المستقبلي لهذه المدن والأقاليم، إذْ يعدُّ عامل المواقع واحداً من العوامل المساعدة على نمو الإقليم وازدهاره أو المعيقة لتطوره.

وقد تناول عدد من الجغرافيين السوريين مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي في مؤلفاتهم وبحوثهم مثل فيصل قماش ومحمد صافيتا وعدنان عطية في كتابهم المبادئ العامة لجغرافية المدن، حيث درسوا أثر الموقع الجغرافي الاقتصادي في نمو المدينة وازدهارها أو العكس (وهذا ما أكدته بحوث الجغرافيين الروس كما ذكرنا سابقاً)، وعدُّوهُ مفهوماً نظرياً وأساسياً في الجغرافية البشرية والاقتصادية عموماً وجغرافية المدن خصوصاً[2]. كما بينوا العوامل المؤثرة في أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدن ولاسيَّما شبكات النقل داخل المدينة ذاتها، وأيضاً شبكات النقل التي تربطها مع ظهيرها القريب والبعيد، هذا فضلاً عن عوامل أخرى ذات تأثير واضح في أهمية

1 مايرغويز. ي. م . منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية على مقياس مكاني صغير، إصدار جامعة موسكو، 1981م

2 محمد ابراهيم صافيتا، فيصل قماش. عدنان عطية. المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق، ص15 .

الموقع الجغرافي الاقتصادي مثل الموارد الطبيعية والاقتصادية وأماكن التركز الصناعي ومناطق الإنتاج الزراعي والكثافات السكانية وكذلك أسواق تصريف المنتجات والخدمات وغيرها من العوامل.

ويرى علي دياب في كتابه (مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية) أن مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي يعكس مجموعة العلاقات الجغرافية الاقتصادية التي يمكن أن تتطور على أساسها الارتباطات والعمليات الجغرافية الاقتصادية.

وبرأينا أن الموقع الجغرافي الاقتصادي هو منظومة العلاقات المكانية الحيوية لموضوع جغرافي اقتصادي معين (إقليم، مدينة.. الخ) إلى عناصر (موضوعات) جغرافية اقتصادية تقع في محيطه القريب أو البعيد التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في تشكله وتطوره وتفاعله مع محيطه. إذاً الموقع هو منظومة تتألف من عناصر متفاعلة فيما بينها وتعطي هذا الموقع أهميته.

وتتحدد أهمية موضوع ما من خلال محيطه القريب والبعيد وما يحتويه من عناصر وعوامل يرتبط بها الموضوع بعلاقات مكانية حيوية بالنسبة إليها. فالموقع بالنسبة إلى الإقليم هو منظومة العلاقات المكانية الحيوية له.

أمَّا الموقع في مجال العمران فيتضمن المفهوم المكاني وعلاقة المراكز العمرانية المتعددة في المنطقة بعضها مع بعض ومع العناصر الجغرافية الأخرى الموجودة في الجوار[1].

وقد أوضح بارانسكي ن.ن أن هذا المفهوم يتضمن العلاقات المكانية بين المراكز العمرانية (ولاسيَّما المدن منها) وبينها وبين الأمكنة المحيطة بها (الظهير)

1 ساطع محلي. جغرافية العمران، منشورات جامعة دمشق، مطابع مؤسسة الوحدة، 1981-1982 م، ص36.

وكذلك علاقة المدن مع المراكز العمرانية والمناطق الواقعة خارج حدود سيطرة هذه المدن[1].

وإذا استثنينا الموقع الفعلي المباشر للمدينة (موضعها) أي الحيز المكاني الذي تشغله فعلاً بأبنيتها وشوارعها و ساحاتها الذي يقوم فيه سكان المدينة بنشاطهم اليومي المعتاد، فإنه يمكن تمييز موقعين للمدينة من حيث الحجم هما:

1- **الموقع الأصغري**: وهو موقع المدينة بالنسبة إلى المحيط (الظهير) القريب الذي يسمى عادة بالضواحي القريبة. وهنا يمكن القول: إنّ المدينة تقع على شط بحر أو بحيرة أو وسط سهول زراعية أو على تقاطع الطرق التجارية أو وسط غوطة غناء أو في منطقة جبلية أو سهلية... الخ.

2- **الموقع الأكبري أو الأعظمي**: ويتحدد هذا الموقع بعلاقات المدينة مع الظهير البعيد، وقد يشتمل هذا الظهير على بلد بأكمله أو قارة بأكملها أو حتى العالم كله أحياناً، فهناك بعض المدن ذات تأثير وأهمية على المستوى العالمي في بعض جوانب نشاطها(مثل هوليود عاصمة السينما العالمية، وباريس وروما ومدريد مدن السياحة العالمية، ومكة المكرمة عاصمة الإسلام وروما عاصمة المسيحية.. الخ)[2].

هذا بالنسبة إلى المدن، أمَّا بخصوص البلدان والأقاليم فيمكن تمييز ثلاثة أنواع من المواقع بحسب أحجامها المكانية وأهميتها وهي:

3- **الموقع الأصغري ذو الأهمية المحلية**: ويحدد علاقة البلد أو الإقليم بالنسبة إلى محيطه القريب فمثلاً إن الموقع الأصغري لسورية هو موقعها بالنسبة إل الدول

1 بارانسكي ن.ن.حول الدراسة الجغرافية الاقتصادية للمدن(قضايا الجغرافية) مرجع سبق ذكره، ص19-62.

2 محمد ابراهيم صافيتا. عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق 2005- 2006 م، ص 54-55 .

المتاخمة لها، وبالنسبة إلى إقليم الساحل هو موقعه من الأقاليم المتاخمة له، وبالنسبة إلى مدينة حلب هو محافظة حلب.

1- **الموقع المتوسط ذو الأهمية الإقليمية** : وهو موقع البلد أو الإقليم إلى مجموعة بلدان تشكل إقليماً، مثل موقع سورية بالنسبة إلى إقليم الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط، أو موقع إقليم الساحل بالنسبة إلى إقليم بلاد الشام.

2- **الموقع الأكبري أو الأعظمي ذو الأهمية القارية أو العالمية**: وهو موقع البلد أو الإقليم على مستوى القارة أو العالم، مثل موقع سورية بالنسبة إلى آسية أو قارات العالم القديم أو العالم بأكمله.

إن تحليل الموقع الجغرافي الاقتصادي للأقاليم بخلاف الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدن، يجب أن يكون مصحوباً بدراسة البنية المكانية لاقتصاد الإقليم. وقد فتح التحليل المنظومي للتنظيم المكاني للمجتمع آفاقاً جديدة لتحليل الموقع الجغرافي الاقتصادي[1].

ويعدُّ التحليل المنظومي منهجاً للبحث العلمي، يدرس الظاهرة أو الموضوع دراسة تكاملية (أي يعتمد على مبدأ التكامل) مع حساب بنية الظاهرة المدروسة وروابطها الداخلية المتبادلة، وهذا ما يجعل التأثير المتبادل لهذه الظاهرة مع محيطها مكتملاً. وتوضع النتائج النهائية على أساس القياس المتكامل للروابط المستقيمة المباشرة والروابط العكسية المضادة [2].

1 ايشوك. س. ي، ممدوح شعبان دبس. الموقع الجغرافي الاقتصادي كعامل في تشكل المجمع الاقتصادي لإقليم جنوب أوكرانيا الاقتصادي، مجلة الجغرافية، جامعة كييف 1990م العدد 23 باللغة الأوكرانية، ص7-9.

2 ماروزفا. ت. ك . دراسة بنية اقتصاد الأقاليم الاقتصادية(مثال سيبيريا الشرقية) ، دار المعارف، موسكو1997 م، ص30

وتعدُّ عناصر المنظومة مرتبطة مع بعضها بعضاً، إذْ إنَّ أي تغيّر لعنصر من عناصرها يضع حداً على مسلك الآخر، وإن مجموعة العناصر المكونة للبنية والارتباطات (الصلات) المتبادلة بينها تشكل المنظومة البنيوية.

وعند تحليل الموقع الجغرافي الاقتصادي للبلد والأقاليم الاقتصادية الكبيرة فإن الأمر يتطلب كشف الأقاليم والمراكز الرئيسة لتركز القوى المنتجة وإبرازها وتحديد علاقاتهم (ارتباطاتهم/صلاتهم) مع بعضهم بعضاً.

وفي أثناء تحديد الموقع الجغرافي الاقتصادي للموضوع أو الظاهرة، هناك حالة فريدة من نوعها للعلاقة داخل المنظومة الكبيرة والمعقدة، وهي التنظيم المكاني لحياة المجتمع على مستوى كامل البلد أو الإقليم، وإن بحث الموقع الجغرافي الاقتصادي للموضع خارج هذه المنظومة يفقده أهميته العلمية والعملية [1]. وفي هذا الصدد نقول: إنَّ معظم الباحثين الذين تناولوا الموقع الجغرافي الاقتصادي أمثال بارانسكي مايرغويز، رودمان، وغيرهم لم يحيطوا بجوانب هذا المفهوم كلّها، فقد ركزّت دراساتهم على مواقع المدن ولم تولِ اهتماماً لمواقع البلدان والأقاليم.

ونشير هنا إلى أن التنظيم المكاني للمجتمع هو مفهوم تركيبي تكاملي يتضمن التوزع والاقتران (التفاعل) المكاني لمكونات النشاط البشري جميعها، مثل الموارد والظروف الطبيعية والسكان والإنتاج والخدمات أي النشاطات الحيوية الإنتاجية والخدمية للمجتمع، بهدف تحقيق فعالية اقتصادية أو اجتماعية عامة أو كلتيهما معاً.

ويعدُّ التركز والتباين المكانيان من الخصائص العامة المميّزة للتنظيم المكاني. ويفهم التنظيم المكاني كنتيجة (أي الموقع المكاني الراهن للموضوعات)، وفي الوقت

1 ايشوك. س. ي، ممدوح دبس، الموقع الجغرافي الاقتصادي كعامل في تشكل المجتمع الاقتصادي لإقليم جنوب أوكرانيا الاقتصادي، سبق ذكره،ص7-9.

نفسه كعملية لتطور الموضوعات وتعقيداتها[1]. فالتنظيم المكاني هو عملية مستمرة ومتبادلة- ومتطورة مع الزمن[2].

يتميّز الموقع الجغرافي الاقتصادي بعدة سمات (ميّزات) يمكن إجمالها بالآتي:

1- **السمة التاريخية- الديناميكية (التغيّر مع الزمن)**: من المهم عند دراسة الموقع الجغرافي الاقتصادي لمكان ما (إقليم، مدينة .. الخ) دراسة الطابع التاريخي الديناميكي لهذا الموقع، لأنه يتغيّر مع الزمن، فمثلاً لقد تغيّر موقع كل من لندن وأثينا بين الماضي والحاضر، كما تغيّر موقع إقليم الساحل السوري أيضاً بين الماضي والحاضر.

وفي هذا الصد نقول: إنَّ الموقع الجغرافي الاقتصادي هو مقولة تاريخية، إذ يجب أن يُحدَّدُ وفقاً للمعطيات أو الإحداثيات الزمنية، وهذا يعني أنه يجب مناقشته من وجهة نظر عصر معين وظروف تاريخية محددة. إذ إنَّه في مرحلة تاريخية معينة وبتأثير عوامل ملائمة (طبيعية واجتماعية واقتصادية وسياسية) تنمو أهمية المدينة أو الإقليم وتزدهر علاقاتها مع الأقاليم الأخرى، وبتأثير عوامل أخرى معيقة قد تؤدي إلى تدهور المدينة أو الإقليم، مثل تحوّل طرق التجارة العالمية وكذلك نفاذ المعادن من المناجم [3].

إذاً إن أهمية موقع الموضوع المدروس (بلد، إقليم، مدينة، ....الخ) يتغيّر نتيجة التطور الداخلي لهذا الموضوع أو نتيجة التغيّرات المتنوعة التي ترتبط معها بارتباطات متبادلة، لذلك فإن الموقع الجغرافي الاقتصادي للموضوع يجب تقويمه في كل مرحلة من مراحل التطور.

---

1 علي محمد دياب، مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية، ص 84- 86

2 ممدوح شعبان دبش، جغرافية الخدمات، منشورات جامعة دمشق 2005- 2006م، ص 181

3 مايرغويز.ي.م. دراسة جغرافية عن المدن، موسكو 1987م ص73-89 نقلاً عن محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سبق ذكره،ص61

ولا تستطيع أية مدينة أو إقليم الاستمرار بدوره الريادي على مر الزمن، وذلك بسبب التغيّرات في العلاقات الاقتصادية التي تؤثر تأثيراً كبيراً في تغيّر أهمية المواقع الاقتصادية للمدن والأقاليم سلباً أو إيجاباً، إذْ يجري تبادل الدور الريادي في البلد أو الإقليم بين مدينة وأخرى فمدينة موسكو انتزعت الدور الريادي من مدينة سان بطرسبورغ في القرن19م.[1] وبهذا الصدد كتب بارانسكي ن.ن "أن الموقع الجغرافي الاقتصادي يجب دراسته وبحثه مع المدخل التاريخي.. وخلافاً للموقع الرياضي الفلكي والموقع الجغرافي الطبيعي توجد في الموقع الجغرافي الاقتصادي الخصوصية التاريخية" [2]. وإن هذه الخصوصية التاريخية للموقع الجغرافي الاقتصادي هي ما تميّزه عن الموقع الرياضي الفلكي والموقع الجغرافي الطبيعي، اللذين يتصفان بالثبات وعدم التغيّر مع الزمن[3].

2- **الطابع الاحتمالي للموقع الجغرافي الاقتصادي**: إن أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي وأثره في العمليات الاقتصادية والاجتماعية داخل الموضوع (البلد، الإقليم، المدينة... الخ) لا يجوز تعميمه بالمطلق، ولاسيَّما ما يتعلق بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن الموقع الجغرافي الاقتصادي شرط أساسي من شروط تطور هذا الموضوع وتفاعله مع محيطه.

وبعبارة واحدة يتميّز الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدينة أو الإقليم أو حتى البلد بطابع احتمالي بخصوص تأثيره في التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المدينة أو الإقليم أو البلد.

---

1 بيرتسك. ي.ف، جغرافية المدن (الجيوأوروبان) موسكو 1991 م ص 121.

2 بارانسكي ن.ن، الجغرافية الاقتصادية والمصورات الاقتصادية، المطبعة الحكومية، المنشورات الجغرافية، موسكو 1956م

3 ايشوك. س.ي، ممدوح دبس، الموقع الجغرافي الاقتصادي كعامل في تشكل المجمع الاقتصادي لإقليم جنوب أوكرانيا الاقتصادي ، مجلة الجغرافية، جامعة كييف1990م العدد 32 باللغة الاوكرانية.

3- **التفرُّد**: إن الدور المتفرِّد والمتميّز الذي تقوم به المدينة أو الإقليم اعتماداً على تفرد موقعها الجغرافي الاقتصادي يعطي لكل منهما ملامح فريدة ومختلفة وميّزات خاصة تميّزه عن غيره من المدن أو الأقاليم الأخرى، حتى ولو تشابهت مع بعضها في عدد السكان وفي الوظائف والشروط الطبيعية والبنيان، وهذا ما جعل تصنيف المراكز العمرانية والأقاليم على أساس الموقع الجغرافي الاقتصادي عملية صعبة ومعقدة.

4- **العلاقة الوطيدة والمصيرية للمدينة أو الإقليم مع المناطق المحيطة بكل منهما التي تنجذب إليها عادة**، وذلك بما تتمتع به هذه المناطق من ظروف وموارد طبيعية واقتصادية. وهنا لابدَّ من الإشارة إلى العلاقة المتبادلة بين الموقع الأكبري والمتوسط والأصغري للمدن والأقاليم وأثر هذه المواقع في نمو هذه المدن والأقاليم أو عدم نموها. وهذا ما أوضحه مايرغويز في أثناء حديثه عن العلاقات المكانية المتكاملة بالارتباط مع حجم المساحة [1]. وهذا ما ذكره أيضاً محمد صافيتا وعدنان عطية وعدّاه سمة مهمة للموقع الجغرافي الاقتصادي [2].

5- **تكامل عناصر الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدينة أو الإقليم وتفاعلها يعطي الموقع أهميته**، لذلك يستحسن دراسة هذه العناصر دراسة متكاملة، ولكن هذا لا ينفي دراسة بعض العناصر بصورة مستقلة لمعرفة أثرها في المدينة أو الإقليم ولمعرفة العلاقات الأكثر أهمية من غيرها بالنسبة إلى المدينة أو الإقليم، وإظهار تفاعلها، وتغيّر هذا التفاعل بهدف تحديد إقليم المدينة العام أو الإقليم الاقتصادي بحسب تكامل العناصر والعلاقات.

---

1 مايرغويز. ي. م، منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية على مقياس مكاني صغير، إصدار جامعة موسكو1981م

2 محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص63.

تتمثل أهم عناصر الموقع الجغرافي الاقتصادي لموضوع ما في موقع هذا الموضوع بالنسبة إلى خطوط النقل والمواصلات وعقدهم المختلفة، وكذلك موقعه بالنسبة إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية وإلى أماكن تركز المنشآت الصناعية ومناطق الإنتاج الزراعي وأسواق تصريف السلع والخدمات، وأيضاً الموقع بالنسبة إلى مناطق الكثافات السكانية المرتفعة وغيرها.

ويمكننا أن نضيف إلى السمات التي ذكرناها **سمة المسافة**، إذْ تعدُّ هذه السمة من أهم السمات المميّزة للموقع الجغرافي الاقتصادي، فدون المسافة بين الموضوعات الجغرافية الاقتصادية لا وجود لمقولة الموقع، وهذا ما أكده مايرغويز في كتاباته [1]. وتعدُّ المسافة برأيه أحد العوامل الأساسية لتشكل مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي. وتُحدَّدُ المسافة من خلال القياس، إذْ يمكن تمييز ثلاثة قياسات للمسافة هي:

أ- مسافة جيوديزية: وتقاس بالخط المستقيم الواصل بين نقطتين.

ب- مسافة جغرافية فعلية: وتقاس بطرق المواصلات.

ت- مسافة اقتصادية: وتقاس من خلال مؤشري الزمن (أي الوقت المستغرق على الطريق) والقيمة (أي النفقات المالية) وهذا القياس للمسافة هو الأهم بالنسبة إلى الجغرافيون الاقتصاديين. وقد اهتم بقياس المسافة في مجال الجغرافية كثير من العلماء أمثال فيبر، كريستالر، هارفي، فاسيليفسكي وغيرهم، ومع هذا فإنه لا يوجد مقياس مطلق لقياس المسافة.

ومن السمات الأخرى برأينا للموقع الجغرافي الاقتصادي تأكيد **العلاقات الخارجية** للموضوع المدروس بالنسبة إلى الموضوعات الأخرى، وليس على الخصائص الداخلية له على الرغم من أهمية هذه الخصائص، فالموقع هو منظومة العلاقات الخارجية الحيوية المهمة للموضوع المدروس.

1 مايرغويز. ي.م. منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية على مقياس مكاني صغير، مرجع سابق ص

ويعتقد مايرغويز. ي.م أن مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة اتجاهات هي:

أ- العلاقات المكانية الأساسية أي العلاقة بالنسبة إلى عناصر الإنتاج الاجتماعي، وإلى مكامن الثروات الباطنية والمراكز الصناعية وطرق المواصلات وعقدها... الخ .

ب- العلاقات المكانية الإنتاجية: أي العلاقة بالنسبة إلى الأشرطة والبؤر الاقتصادية.

ت- الموقع المتكامل (العلاقات المكانية المتكاملة)، إن العلاقات هنا بالارتباط مع حجم المساحة يمكن أن ينبثق عنها موقع صغير أو متوسط أو كبير[1].

إن مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي معقد ومركب من عناصر اقتصادية متعددة ومتشابكة في علاقات مكانية متنوعة، تحدد -إلى درجة كبيرة- البنية الوظيفية للإقليم وعلاقاته بالأقاليم الأخرى والشيء نفسه ينطبق على المدن.

وتتوقف أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدينة أو الإقليم على جملة من الظروف والعوامل التي تشكل عناصر جغرافية اقتصادية أساسية لهذا الموقع أهمها:

1- الموقع بالنسبة إلى خطوط النقل والمواصلات الرئيسة وعقدهم المختلفة (تقاطعاتهم) سواء كانت طرقاً إقليمية أو دولية وعلى اختلاف أنواعها (برية، مائية، جوية).

يقول الجغرافي الروسي بارانسكي: إنَّ المدن وشبكة الطرق التي تصل بينها تشكل الهيكل العظمي للإقليم وتعطي لخارطته الاقتصادية شكلها المتميّز [2]. وهناك

1 مايرغويز. ي. م، منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية على مقياس مكاني صغير، إصدار جامعة موسكو 1981م ص، . نقلاً عن ايشوك . س ي، ممدوح دبس، الموقع الجغرافي الاقتصادي كعامل في تشكل المجمع الاقتصادي لإقليم جنوب أوكرانيا، مجلة الجغرافية، جامعة كييف 1990 م العدد 32. باللغة الأوكرانية.

2 بارانسكي ن.ن ، المبادئ العلمية في الجغرافية، أعمال مختارة، موسكو 1980 م ، نقلاً عن صافيتا وعطية جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سبق ذكره ص65

تفاعل متبادل بين طرق المواصلات والمدينة. وهذا يشكل عاملاً مهماً في تكوّن الإقليم الجغرافي الاقتصادي وتطوره.

وتؤدي طرق النقل على اختلاف أنواعها دوراً مهماً في نشوء المراكز العمرانية المدنية والريفية وتوزعها ونموها، وفي استثمار الموارد المحلية، الأمر الذي يؤثر في نمو الإقليم وفي بنيته الوظيفية أيضاً. فالطرق النهرية التي تعبر الأنهار الكبيرة الصالحة للملاحة تعدُّ من العوامل الجاذبة للمدن، فقد نشأت كثير من المدن على هذه الأنهار كمراسٍ أو مرافئ نهرية، كما قامت مدن عديدة على الأقنية النهرية، التي أُنشِئَتْ لتصل بين الأنهار أو بين الأنهار والبحار والبحيرات. وكان لسكة الحديد دور مهم في إعمار مناطق نائية[1] وإقامة المدن على جوانبها سواء لخدمة النقل أو لاستثمار الموارد المحلية كما هو الحال في الخط الحديدي العابر لسيبيريا. ولطرق السيارات أيضاً دور كبير في قيام مدن جديدة أو في دفع القرى للنمو والوصول بها إلى مرتبة المدن.

وتؤدي المطارات والموانئ البحرية الدور نفسه في نمو المدن والأقاليم وازدهارها، إذْ يؤدي المرفأ البحري دوراً كبيراً جداً في حياة المدن المينائية (مدن الموانئ)، وتزداد أهمية المرفأ أو تنقص مع الزمن، بسبب تغيّر الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تؤثر في اتجاهات خطوط النقل والتجارة الدولية في البلد والعالم (فمثلاً ازدهرت موانئ البحر المتوسط بعد شق قناة السويس، كما ازدهرت أهمية مرفأ ومدينة مرسيليا بعد احتلال فرنسا للجزائر، كما تضاءلت سرعة نمو مدينة أوديسا بعد عام 1917م بسبب نقص تصدير القمح من روسيا) [2].

1 أمين طربوش، مبادئ الجغرافية الطبيعية والبشرية ط2 دمشق 1997م ص نقلاً عن صافيتا، عطية جغرافية المدن والتخطيط الحضري ص65.

2 محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية، المبادئ العامة لجغرافية المدن ، مرجع سبق ذكره، ص20-21

وكلما كان موقع الإقليم أو المدينة أكثر ملاءمة على تقاطع طرق المواصلات وشبكات النقل كان ذلك عاملاً مساعداً على نمو الإقليم أو المدينة، ولا توجد مدينة كبيرة دون طرق نقل ومواصلات متطورة، كما أنه لا يوجد إقليم اقتصادي دون شبكة من الطرق والعقد المواصلاتية، ولذلك لابد للإقليم أو المدينة من الاستمرار في تحسين شروط النقل والمواصلات داخلهما، من خلال مد شبكات طرق النقل والاهتمام بها وإنشاء الموانئ البحرية والجوية التي تدعّم الصلات (الروابط) بين أجزاء المدينة والإقليم وبينها وبين الأقاليم المجاورة، وكذلك مع بلدان العالم الخارجي وأقاليمه من خلال عمليات التبادل لمنتجات فروع التخصص السلعية والخدمية. وفي هذا الصدد يقول جمال حمدان: إنَّ العلاقة بين النقل وموقع المدينة وثيقة جداً، حتى أن جغرافية النقل تقترب من جغرافية المدن اقتراباً شديداً، بل يمكن القول: إنَّ جغرافية المدن هي جغرافية النقل حيث توقفت ووصلت إلى منتهاها. فجغرافية المدن هي القمة النهائية لجغرافية النقل (فالمدن هي ملتقى ومفترق ومنتهى ... الخ للطرق) والتفاعل بين الطريق والمدينة متبادل وكل منهما فاعل ومفعول[1].

2- **الموقع بالنسبة إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية المختلفة**: يؤدي هذا الموقع دوراً كبيراً في حياة الأقاليم والمراكز العمرانية داخل الأقاليم، وتتنوع الموارد التي تقوم بهذا الدور مثل الموارد المعدنية وموارد الطاقة ومواد البناء ومنابع المياه (بما في ذلك المياه المعدنية والحارة) والغابات والتربة الخصبة والمراعي.. الخ. ومن المهم هنا كمية هذه الثروات ونوعيتها وإمكانية استغلالها بشكل اقتصادي وبعدها أو قربها عن المدينة أو الإقليم. كانت هذه الموارد سبباً في قيام المدن ونمو كثير من الأقاليم غير الملائمة لحياة الناس وتطورها كمدن النفط والغاز في الصحاري الحارة (كصحاري شبه الجزيرة العربية والصحراء الأفريقية الكبرى)، ومدن الفحم والحديد

1 جمال الدين حمدان، جغرافية المدن ط2، القاهرة 1972 م ، ص 11

في المناطق الباردة في العروض الشمالية [1]. فالموارد الطبيعية والاقتصادية تشكل القاعدة والركيزة الأساسية لقيام النشاطات الاقتصادية وفروع التخصص فيها، ولقيام المراكز العمرانية ونموها وتطورها أيضاً، من خلال الاستثمار العقلاني والعلمي لهذه الموارد[2]. فمثلاً أدى استثمار الثروات الباطنية في أوروبا إلى ازدهار النشاط الصناعي فيها الذي أدى بدوره إلى ارتفاع مستوى معيشة الفرد في أوروبا، وإلى ظهور الأقاليم الصناعية والتركز الشديد للسكان فيها وحولها، وكذلك إلى العدد الكبير للمدن وسكان المدن.

وهناك ارتباط بين حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية وأحجام المدن التي تقوم عليها، والتي غالباً ما تكون غير كبيرة إلا في حال اكتساب المدينة وظائف جديدة غير وظيفة استغلال الموارد، وهذا ما يحدث غالباً (مثل مدينة دبي التي قامت نتيجة استغلال النفط وأصبحت مع الزمن مركزاً تجارياً كبيراً بالنسبة إلى إقليم الشرق الأوسط ككل). وغالباً ما تصاب المدن التي تعتمد فقط على استغلال المورد الذي قامت على أساسه بأذى بالغ، وقد تزول أو تضمحل مع نفاذ المورد (ولاسيَّما إذا كان هذا المورد خاماً معدنياً أو مصدراً من مصادر الطاقة) مثل مدن الأشباح الأمريكية التي قامت على أساس استغلال الذهب[3].

3- الموقع بالنسبة إلى أماكن (مناطق) تركز المنشآت أو المؤسسات الصناعية المختلفة (أي الظهير الصناعي) وكذلك الدور أو الوظيفة الصناعية التي تقوم بها المدينة أو الإقليم بحد ذاتهما:

1 ساطع محلي، جغرافية المدن عمرانياً وتنظيمياً، منشورات جامعة دمشق 1993م ص 7-17.

2 محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص66-67 .

3 محمود رمزي، الوجيز في الجغرافية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق 1997م ص 112

كانت الصناعة في القرن العشرين وحتى يومنا هذا تشكل العامل الأهم في نشوء كثير من المدن والأقاليم في العالم وتطورها، فقد أدَّت الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي ولا تزال دوراً مهماً في نشوء المدن والأقاليم وتطورها، فمثلاً إن إيجاد 10 آلاف فرصة عمل في الصناعة يخلق فرص عمل تعادلها في الوظائف الخدمية، وفي الوقت نفسه فإن بعض فروع الصناعة تخلق مشكلات كبيرة للمدن والأقاليم، أقلها لا يقل خطراً عن مشكلة التلوث، كما أن فروع الصناعة جميعها تدفع بالمدن نحو التضخم، وهذا يؤدي بدوره إلى إيجاد مشكلات أخرى، مثل ارتفاع أسعار الأراضي وازدحام السكان والضجيج والضغط على الخدمات والغذاء وفرص العمل وغيرها[1]. يضاف إلى ما تقدم تفشي البطالة على نطاق واسع في المدن والأقاليم الصناعية، نتيجة التقدم العلمي والتقني الذي أدى إلى أتمتة العمليات الصناعية والاستغناء عن أعداد كبيرة من الأيدي العاملة.

4- الموقع بالنسبة إلى مناطق الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني (أو ما يسمى بالظهير الزراعي):

إن مواقع المدن أو الأقاليم وسط السهول الفيضية أو الساحلية الفسيحة والخصبة المستغلة في إنتاج الغذاء النباتي والحيواني، يساعد على تأمين احتياجات السكان من المواد الغذائية وتحسين مستوى معيشتهم من خلال توافر المنتجات الزراعية الرخيصة والطازجة، كما يساعد هذا على قيام العديد من الصناعات الخفيفة ونشاطها، التي تتخذ من المنتجات النباتية والحيوانية مواد أولية لها (مثل صناعة تعليب الخضار والفواكه وتجفيفها، وتصنيع المنتجات الحيوانية مثل تعليب اللحوم وصناعة الألبان والأجبان والسمن الحيواني، وكذلك صناعة النسيج والألبسة الجاهزة وأيضاً دباغة الجلود وتصنيعها ... الخ). أمَّا المدن والأقاليم التي تفتقر إلى الظهير الزراعي (كما

1 جمال حمدان، جغرافية المدن ط5، القاهرة 1972م ص، نقلاً عن محمد صافيتا، فيصل قماش ، عدنان عطية، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سبق ذكره، ص23

هو الحال في كثير من مدن الخليج العربي التي تحصل على كثير من احتياجاتها من المنتجات الزراعية عن طريق الاستيراد من أوروبا وبلا د الشام.) فإنها تعاني من مشكلات عدة منها مشكلة نقل المنتجات الزراعية، مما يزيد من أسعارها ويجعلها عرضة للتلف دون تبريد [1]. فمثلاً إن سعر الموز في سورية يبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف سعره في بلدان أمريكا الوسطى المنتجة للموز، كما أن أسعار منتجات الزراعة المحمية (الخضار) في مدن الساحل وقراه شتاءً أقل ممَّا هي عليه في المناطق الداخلية وأريافها[2].

5- الموقع بالنسبة إلى أسواق تصريف السلع والخدمات التي تنتجها المدينة أو الإقليم، وكذلك مواقعها بالنسبة إلى أماكن عرض السلع والخدمات التي تتطلبها المؤسسات والسكان في المدن أو الأقاليم (أي الموقع التجاري للمدن أو الأقاليم):

يقوم كل إقليم أو مدينة بإنتاج بعض المنتجات أو تقديم بعض الخدمات، بما يلبي احتياجات السكان في الإقليم أو المدينة، وتصدير المنتجات أو الخدمات الفائضة عن احتياجات السكان إلى المحيط القريب أو البعيد. إن هذا الفائض التصديري (التجاري) من المنتجات أو الخدمات أو الاثنين معاً هو الذي يحدد الوظيفة الأساسية والحياتية للمدينة أو الإقليم، فكلما تطورت هذه الوظيفة أو الوظائف نمت المدينة أو الإقليم والعكس صحيح.

إن هذه السلع والخدمات التصديرية يزداد سعرها مع البعد أو المسافة التي تقطعها السلعة أو الخدمة إلى أسواق الاستهلاك، لأن ثمنها هناك سيكون معادلاً لتكلفة إنتاجها مضافاً إليها تكلفة النقل ونسبة الربح المطلوبة، وهناك مسافة معينة لا يمكن بعدها تحقيق ربح بسبب تكاليف النقل التي تأكل الأرباح وبذلك تعجز عن المنافسة.

1 محمد إبراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص68-69 .

2 محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سبق ذكره، ص 24

وما ينطبق على السلع المادية ينطبق على الخدمات، حيث تتزايد وباستمرار الحاجات الترويجية والسياحية لسكان المدن، ولكن ما يحدّ من تلبيتها إمَّا بعد أماكن العرض السياحي أو ضعف الإمكانيات المادية للسكان، التي لا تسمح لهم بالسفر بعيداً لتلبية هذه الحاجات، أمَّا في حال توافر موارد ترويحية قريبة في الضواحي مع بنية تحتية سياحية مقبولة فإن السكان سيستخدمونها وبأرخص التكاليف.

6- الموقع بالنسبة إلى الأماكن والمناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة(الظهير البشري):

منذ القدم نشأت المراكز العمرانية والأقاليم في المناطق المزدحمة بالسكان أكثر من غيرها. وإن أغلب المدن والأقاليم في الوقت الحاضر لم تَنْمُ وتكبر من خلال الزيادة الطبيعية لسكانها الأصليين فحسب، وإنما بالدرجة الأولى بسبب الهجرات إليها من الأرياف ومن المناطق الأقل جذباً للسكان.

إن وجود مناطق كثيفة السكان في الأماكن المحيطة بالمدينة أو الإقليم يجعل منهما سوقاً لتصريف منتجاتها وخدماتها، كما أن كثير من سكان ضواحي المدن يأتون إلى المدينة الكبيرة بشكل يومي أو دوري أو عرضي لشراء حاجاتهم وملاحقة مختلف قضاياهم في المدينة المركزية، فهم يشكلون مورداً للعمالة بالنسبة إلى المدينة، يقومون بتزويد ما يلزمها من الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة، وهذا ما يسهم في نمو المدينة وتطورها، ومن ثمَّ نمو الإقليم المنتمية إليه. فالصناعات الحديثة والخدمات ذات التطور التكنولوجي العالي تتطلب أيادي عاملة خبيرة ومدربة تنجذب إلى أماكن تركز الأطر في المدن الكبيرة التي تحوي الجامعات ومراكز البحث العلمي ومراكز التأهيل والتدريب[1]. أمَّا الأطر غير المؤهلة أو قليلة التأهيل والتدريب فأصبحت قليلة اللزوم ولا تجد عملاً منتجاً لها فهي تندرج ضمن قائمة البطالة والبطالة المقنّعة.

1 محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية، المبادئ العامة لجغرافية المدن، المرجع السابق ص 25-26

7- الموقع بالنسبة إلى المناطق والأقاليم الأخرى التي تمتلك التخصصات الإنتاجية والخدمية ذاتها وتنتج المنتجات والخدمات نفسها التي تنتجها تلك المدن أو الأقاليم (الموقع التنافسي):

إن وجود المنافسة يحفز المدينة أو الإقليم على زيادة الاهتمام بجودة المنتجات والخدمات لكي تستطيع منافسة غيرها من المدن أو الأقاليم، ويتطلب ذلك تخفيض التكاليف واستخدام التقانات الحديثة وأساليب إنتاج أكثر اقتصادية للموارد والظروف الطبيعية والبشرية، وهنا تزداد أهمية المدن والأقاليم التي تقع في مناطق وفيرة باليد العاملة الرخيصة والمدرَّبة التي تستطيع القيام بأعباء الإنتاج السلعي والخدمي ومتطلباتهما، مثل تلك التي تقع في البلدان أو الأقاليم النامية(أو المتخلفة اقتصادياً)، إن مثل هذه البلدان والأقاليم ومدنها أصبحت جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية وللسكان للعمل فيها،؛ مما يؤدي إلى نموها وازدهارها ونشاط حركة العمران والبناء فيها نتيجة توافر فرص العمل التي تجذب السكان للتركز في أماكن الاستثمارات كما في جنوب شرق آسية[1]، (مثل ماليزيا وتايلاند وغيرها).

8- الموقع الحدودي (أو الحدي) سواء على الحدود الدولية للبلد أم على مقربة منها أو على الحدود الطبيعية للأقاليم، أو على حدود الأقاليم الاقتصادية... أو غير ذلك :

يؤدي هذا الموقع دوراً مهماً في حياة المدينة أو الإقليم ويساعد على تطورهما أو انحطاطهما. فالحدود السياسية يمكن أن تشكل عائقاً منيعاً أمام إقامة الصلات (الروابط) المتنوعة للمدينة أو الإقليم مما حد من نموهما، مثل مدينة حلب في أثناء الاحتلال التركي العثماني وبعده.

1 محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص72، وأيضاً محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق ص 26-27.

وترتبط هذه الصلات للمدينة أو الإقليم بسياسة كل دولة ومصالح حكامها وسكانها. وفي أحيان أخرى تكون الحدود نعمة وثروة للمدينة أو الإقليم، ولاسيَّما عند وجود اختلاف في مستويات التطور والتخصص الاقتصادي، وعند وجود علاقات متطورة مع بلدان الجوار، إذ تجري المبادلة في ظروف حسن الجوار وفتح الحدود أمام سلع ومنتجات البلدان المتجاورة وبأقل قدر من الإعاقة الجمركية، مما يؤدي إلى ازدهار المدن والأقاليم المجاورة للحدود، وهذا ما نجده واضحاً وجلياً في الأقاليم والمدن على طول الحدود السياسية بين سورية وتركية الممتدة لمسافة 845كم[1]، بعد التحسن الذي شهدته العلاقة بين البلدين في العقد الأخير التي تأزمت في العام 2000م لإلى حد القطيعة وأوشك النزاع المسلح أن يقع بين البلدين.

ويعمل سكان المدن والأقاليم الحدودية غالباً في السياحة التجارية أو تهريب البضائع، إذا كانت القوانين لا تسمح بحرية التجارة للأفراد ولاسيَّما إذا كانت هناك فروق بالأسعار بين البلدين المتجاورين.

كما أن وقوع المدينة أو الإقليم في مناطق التماس الحدودية يمتلك أهمية كبيرة في نشوئها وتطورها، فمثلاً في مناطق تماس البر والبحر تزدهر الموانئ والمدن المينائية والسياحية والتجارية والصناعية، وفي مناطق تماس البر مع الفضاء تنشأ البلدات والمدن قرب المطارات. كما أن المناطق الانتقالية الواقعة على حدود المناطق أو الأقاليم متنوعة التخصص والإنتاج الاقتصادي التي تقوم أساساً على الاختلاف في الظروف الطبيعية، تمتلك أهمية في نمو هذه الأجزاء الانتقالية من مساحة الإقليم ومراكزها العمرانية وتطورها، مثل المنطقة الانتقالية بين السهب والغابة، والسهل والجبل، والبادية والمعمورة، ومناطق التعدين والصناعات التحويلية، ومناطق الاصطياف ومناطق الطلب على الترويح.. الخ [2]. في مثل هذه المناطق الحدودية (أو

1 سهام علي دانون، جغرافية سورية العامة، منشورات جامعة دمشق 2007-2008م ص 28

2 محمد ابراهيم صافيتا، عدنان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص72-73

الحدية) تتعدد وظائف المدينة أو الإقليم، وخاصة الوظيفة التجارية التي تشكل الأساس، إذْ تشكل هذه المناطق والمراكز العمرانية المدنية فيها سوقاً واسعاً لتبادل السلع والخدمات بين الأقاليم[1].

ويمكننا أن نضيف إلى ما تقدم عوامل كلّه (أو عناصر) أخرى للموقع الجغرافي الاقتصادي للأقاليم ومراكزها العمرانية هي الموقع من بؤر التوتر العالمي والموقع من مراكز الثقل الحضاري.

1- **الموقع من بؤر التوتر العالمي**: يؤدي هذا الموقع دوراً سلبياً في حياة المدن والأقاليم المجاورة أو المتاخمة لهذه البؤر التي تسودها الحروب والاضطرابات والنزاعات(الأهلية والعرقية والدينية والأيديولوجية وغيرها) إذْ تعمل على تشريد السكان وخلو المدن من أبنائها، كما تعمل أيضاً على تعطيل النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية فيها وشللها، كما هو الحال في مدن العراق في ظل الاحتلال الأمريكي وكذلك مدن أفغانستان وغيرها. وتمثل أفريقية ببلدانها وأقاليمها أكثر منطقة للنزاعات في العالم (فرواندا وجرائم الإبادة الجماعية، الصومال وغياب السلطة، السنغال وقوات المعارضة، غينيا بيساو وقوات المتمردين، سيراليون ومقاتلو الجبهة الثورية والانقلابات والاضطرابات، نيجيريا وحرب النفط والصراع على السلطة، السودان والقوات الانفصالية في الجنوب، ساحل العاج والصراع على السلطة، الاحتجاجات الشعبية في بلدان المغرب العربي على تردي مستوى المعيشة فيها). وتشير معطيات الأمم المتحدة أنه في المدة بين عامي 1960- 1998م قتل 7 ملايين أفريقي في 32 حرباً نشبت في أفريقية، وأن 9 ملايين شخص صاروا لاجئين أو نازحين نتيجة الحروب التي وقعت في السنوات أخيرة في العقد الماضي في ليبريا وسيراليون ورواندا والكونغو الديمقراطية وأنغولا. وتشير الإحصاءات التي نشرتها عدة منظمات إقليمية ودولية أن أفريقية شهدت بدءاً من عام 1960م أكثر من 100

1 محمد صافيتا، فيصل قماش، عدنان عطية، المبادئ العامة لجغرافية المدن، مرجع سابق ص27-28

انقلاب وأكثر من 25 نزاعاً مسلحاً قتل فيها الملايين من الأفارقة دون الإشارة إلى النزاعات القبلية[1].

إن هذه النزاعات والحروب والاضطرابات أفرغت المراكز العمرانية في بلدان القارة الأفريقية من سكانها، كما أنها شلّت الحياة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في أقاليم القارة الأفريقية ومراكزها العمرانية، وهذا ما جعل أفريقية القارة الأكثر فقراً وتخلفاً بين قارات العالم.

كما أن موقع المدينة أو الإقليم من الكيانات العنصرية الاستيطانية، مثل الكيان العنصري في جمهورية جنوب أفريقية سابقاً وأيضاً الكيان العنصري الصهيوني يعطل ويعرقل نموها وتطورها، وهذا ما ينطبق على مدينة القنيطرة السورية المحررة، وكذلك مدن الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين المحتلة.

2- **الموقع من مراكز الثقل الحضاري**: إن موقع المدن والإقليم بالقرب من المناطق المتحضرة والمتطورة يشكل حافزاً على نموها وتطورها، من خلال الاستفادة من المنجزات العلمية والتقنية الموجودة في مناطق الثقل الحضاري. مثلاً: إن قرب بلدان شمال أفريقية من جنوب أوروبا ووجود البحر المتوسط بينها الذي يعدُّ من أنشط بحار العالم حركة وازدهاراً وحضارة[2]، ساعد منذ القدم على تطور العلاقات الاقتصادية بين الإقليمين، وساعد على تطور الإنتاج فيهما وتوزعه، الأمر الذي ساعد على ازدهار المدن ونموها على الساحل الشمالي لأفريقية وحتى في داخل هذا الإقليم بسبب قيام البلدان الأوروبية المتوسطية ذات التطور الحضاري العلمي والتقني العالي في اكتشاف الموارد الاقتصادية واستثمارها في بلدان الشمال الأفريقي، كما أسهم

1 ممدوح شعبان دبس، جغرافية البلدان النامية في أفريقية، منشورات جامعة دمشق 2006-2007 م ص 62-63

2 المرجع سابق، ص65

قرب شمال أفريقية من بلدان أوروبا المتطورة في نشاط السياحة والترويح نتيجة ازدياد أعداد السياح الأوروبيين .

وعلى ضوء ما تقدم كلّه يمكن تصنيف الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري إلى ثلاثة أنماط رئيسة وذلك حسب مقياس المكان، وبحسب مكان تمركز موضوعات النشاط البشري، وكذلك بحسب تخصص هذه الموضوعات.

1- **بحسب مقياس المكان (أي حجم المساحة التي يشغلها الموضوع بلداً كان أم إقليماً أم مدينة ... الخ)**: وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاثة **مستويات من المواقع هي**: الموقع الصغير والمتوسط والكبير، ويمكن أن نضيف إلى ذلك الموقع العملاق.

وهناك توافق بين حجم الموضوع ونمط الموقع الجغرافي الاقتصادي على أساس مقياس المكان. ويقصد بحجم الموضوع (المدينة مثلاً) عدد السكان الذين يقطنون فيها، ولكن هذا لا ينفي أن للمدينة أكثر من حجم (كالحجم المساحي مثلاً) وإن عدد السكان أهمها على الإطلاق.

فحجم المدينة يرتبط بحجم المنطقة أو مقياسها (أو الظهير) التي ترتبط مع المدينة بعلاقات قوية وتنجذب إليها بشدة، كما يرتبط بحجم المدينة أيضاً بنية وظائفها ومخططها.

وبالنسبة إلى المدن الصغيرة والمتوسطة (التي يسكنها أقل من 100 ألف نسمة) يتشكل موقع صغير، وبالنسبة إلى المدن الكبيرة (من 100-500 ألف نسمة) يتشكل موقع متوسط، أمَّا بالنسبة إلى المدن الكبرى (من 500 ألف إلى مليون نسمة)وكذلك المدن المليونية العملاقة التي يسكنها أكثر من مليون نسمة فيتشكل موقع كبير أو عملاق.

وبنتيجة تشكل المدن التابعة وتعقّد شبكة النقل يمكن للمدن الكبيرة أن يتحول موقعها المتوسط إلى موقع كبير، والمسألة نسبية هنا، فمثلاً إن موقع مدينة حلب

بالنسبة إلى محافظة حلب يمثل موقعاً صغيراً، وبالنسبة إلى القطر موقعاً متوسطاً، وبالنسبة إلى الجناح العربي الآسيوي أو الوطن العربي أو حتى قارة آسية بأكملها يمثل موقعاً كبيراً، وأخيراً فإن موقع مدينة حلب بالنسبة إلى العالم بأكمله يمثل موقعاً عملاقاً.

إن الموقع الجغرافي الاقتصادي الصغير يُقَوَّمُ بالنسبة إلى المحافظة أو الإقليم الاقتصادي الكبير (أي موقع الموضوع على المستوى المحلي) ويُقَوَّمُ الموقع المتوسط بالنسبة إلى الدولة بأكملها (أي موقع الموضوع على المستوى القطري)، وأمَّا تقويم الموقع الكبير فيتم بالنسبة إلى مجموعة دول تشكل إقليما أو بالنسبة إلى قارة من قارات العالم (أي موقع الموضوع على المستوى الإقليمي أو القاري) وأخيراً يُقَوَّمُ الموقع العملاق بالنسبة إلى العالم ككل (أي موقع الموضوع على المستوى العالمي) . ونشير هنا إلى أن الموقع الجغرافي الاقتصادي الكبير والعملاق هما أكثر المستويات أهمية.

2- **بحسب مكان تمركز موضوع النشاط البشري**: إن الموقع الجغرافي الاقتصادي على أساس هذا النمط من التصنيف يمكن أن يكون موقعاً مركزياً أو متطرفاً أو حدودياً أو عقدياً أو عميقاً.

3- **بحسب تخصص موضوعات النشاط البشري**: على أساس هذا النمط من التصنيف يمكن أن نميّز الأنواع التالية من المواقع الجغرافية الاقتصادية للموضوعات هي: موقع جغرافي نقلي، موقع جغرافي اجتماعي، وموقع جغرافي صناعي، وموقع جغرافي زراعي، وموقع جغرافي سياسي، وموقع جغرافي بيئي، ونضيف إلى ذلك الموقع الجغرافي السياحي والترويحي وكذلك الموقع الجغرافي الخدمي.

أ- **الموقع الجغرافي النقلي (المواصلاتي)**: يحدد موقع الموضوع بالنسبة إلى طرق المواصلات وعقدها الرئيسة، ويأخذ بالحسبان طاقتها المرورية ومستوى الازدحام وثمن البضائع المنقولة، ويتسم هذا الموقع بتغيّره السريع نتيجة السرعة في إنشاء

الطرق. ويقسم الموقع الجغرافي النقلي إلى ثلاثة أنواع هي: البحري والعقدي والحدودي.

ب- **الموقع الجغرافي الاجتماعي**: يحدد هذا الموقع علاقة الموضوع بالظواهر الاجتماعية مثل المراكز الثقافية و العلمية والسياسية.

ت- **الموقع الجغرافي الصناعي**: يبيّن هذا الموقع علاقة المؤسسات أو المنشآت الصناعية (بشقيها الاستخراجي والتحويلي) بالنسبة إلى مصادر المادة الأولية الخام، ومصادر الطاقة، وسوق العمل وأسواق تصريف المنتجات.

ث- **الموقع الجغرافي الزراعي**: ويبيّن علاقة الموضوع بالنسبة إلى الموارد الزراعية (الطبيعية والبشرية)، وإلى المستهلك وكذلك إلى مورّدي وسائل الإنتاج.

ج- **الموقع الجغرافي السياسي**: ويبيّن هذا الموقع العلاقة الجغرافية للموضوع بالنسبة إلى معطيات سياسية تقع خارجه وتؤثر فيه، وقد يأخذ هذا التأثير طابعاً سياسياً مباشراً وغير مباشر. ومثال ذلك موقع سورية وأقاليمها ومدنها وقراها من الكيان الصهيوني الاستيطاني، وكذلك موقعها من العراق المحتل من قبل قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، كما ينظر إلى الموقع الجيوسياسي على أنه موقع المكان أو الموضوع المدروس من مجموعات الدول أو التكتلات السياسية.

ونشير هنا إلى أن تفاعل مجموع المواقع (الطبيعي والاقتصادي- البشري، والفلكي) لموضوع ما (بلد، إقليم، مركز عمراني.. الخ) يحدد الأهمية الاستراتيجية لهذا الموضوع، ويؤدي الموقع الجيواستراتجي لبلد ما أو إقليم ما دوراً مهماً في منح القوة لهذه الدولة أو الإقليم ومكانتها من أماكن القوة في العالم.

ويمكن أن نضيف إلى الأصناف الخمسة السابقة من المواقع الجغرافية الاقتصادية- البشرية للموضوعات صنفين آخرين من المواقع هما:

الموقع الجغرافي السياحي والترويحي: ويبين هذا الموقع علاقة الموضوع أو المكان المدروس بالنسبة إلى أماكن وجود الموارد السياحية على اختلاف أنواعها

(البيئية والدينية والتاريخية والحضارية)، وأيضاً إلى أماكن وجود المنشآت الخدمية السياحية، وكذلك موقعه من مناطق الجذب السياحي (السوق السياحي) ومن المناطق المصدّرة للسياح.

الموقع الجغرافي الخدمي: ويبيّن علاقة الموضوع أو المكان بالنسبة إلى المنشآت والمراكز الخدمية الضخمة (مثل المشافي والمصحات والمصارف والأسواق التجارية والمنشآت والمدن الرياضية ومراكز الرعاية الاجتماعية وغيرها) وكذلك موقعه من مصادر المياه النقية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية على اختلاف أنواعها (المائية والحرارية والذرية) ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي... الخ

إن الدراسة المعمقة للموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري تسمح بإجراء تنبؤات (استشرافات) حول تطور الموضوعات الجغرافية الاقتصادية على أسس علمية صحيحة، سواء أكان المكان المدروس بلداً أم إقليماً أم مركزاً عمرانياً.

وتمتلك معظم المدن والأقاليم الكبيرة الإمكانية لتحسين خصائص موقعها الجغرافي الاقتصادي- البشري، وذلك بالاستغلال الأفضل لاحتياطي النمو والتطور الكامن في هذه المدن والأقاليم، مثل إقامة الصناعات المتنوعة، وتحسين شبكة الطرق، وإنشاء الموانئ البحرية والمطارات، وتأهيل الأطر، وتطوير البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية وتحديثها وتنشيط الزراعة وغير ذلك.

إن ازدياد أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري للمدن والأقاليم الكبيرة يخلق عوامل مساعدة على استمرار نموها وتطورها، من خلال امتلاك هذه المدن والأقاليم لعوامل الجذب والتركيز للمؤسسات والسكان.

وهناك أمثلة كثيرة على حيوية المدن في بعض المواضع الجغرافية التي تعود فيها المدن للظهور والنمو والازدهار من جديد مثل مدينة قرطاج التي دمّرها الرومان، ولكن نشأت مدينة تونس على مقربة منها، ومدينة بابل التي دُمِّرت عدة مرات ولكنها كانت تنبعث من تحت الركام من جديد، أو تظهر المدينة الجديدة بجوار

القديمة وتحت أسماء مختلفة- سلوقيا- زمن السلوقيون اليونان، وكتيسيفون في عهد الفرس الساسانيون، ثم بغداد زمن العباسيين[1] والشيء نفسه ينطبق على القاهرة ومكسيكو وغيرها.

وقد ورثت هذه المدن المتعاقبة في المكان نفسه الموقع الممتاز من الوجهة الجغرافية الاقتصادية- البشرية (الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري الملائم) لتوافر جملة من الشروط والعوامل المهمة لنشوء المدن والأقاليم ونموها.

إن الموقع الجغرافي الطبيعي والاقتصادي- البشري للأقاليم والمراكز العمرانية يؤدي دوراً مهماً في تحديد تخصصاتها الإنتاجية والوظائف التي تؤديها في منظومة الاقتصاد الوطني للبلد، كما تؤدي الدور نفسه في تحديد مدى احتفاظها بسكانها وقدرتها على جذب المزيد من السكان، يضاف إلى ذلك دور الموقع في تحديد الأهمية الاستراتيجية لهذه الأقاليم والمراكز العمرانية.

الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري لإقليم الساحل السوري وأهميته بوصفه عاملاً في تحديد البنية الاقتصادية لإقليم الساحل السوري والوظائف التجارية والنقلية والسياحية لمراكزه العمرانية:

يحتل إقليم الساحل السوري الواجهة والبوابة البحرية للقطر العربي السوري بما فيها لواء اسكندرون. يمتد هذا الإقليم على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط مسافة قدرها183 كم (دون اللواء)، وهذا ما يعادل 7.6% من طول الحدود السورية البرية والبحرية[2]، بين الحدود التركية شمالاً والحدود اللبنانية جنوباً، وله شكل شريط متطاول من الشمال إلى الجنوب، محتلاً بذلك موقعاً جغرافياً اقتصادياً مميّزاً. (ينظر المصور رقم1).

1 بيفوفاروف. يو .ل، التمدن المعاصر، موسكو، 1994م ص 64، نقلاً عن محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، مرجع سابق ص64.

2 سهام علي دانون. جغرافية سورية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أمَّا الموقع الفلكي للإقليم(بما فيه لواء اسكندرون) فينحصر بين درجتي عرض (ْ34 َ37) و (ْ36 َ53) شمال خط الاستواء[1]. هذا الامتداد العرضي للإقليم يجعله يدخل ضمن الشريط الجنوبي للمنطقة المعتدلة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

ويحد الإقليم من جهة الشمال الجمهورية التركية، ومن الجنوب الجمهورية اللبنانية ومن الغرب البحر المتوسط ومن الشرق الغور الانهدامي، الواقع في الجزء الغربي من إقليمي الشمال والوسط السوري اللذين يشملان أربع محافظات هي حلب وإدلب وحماه وحمص.

يغطي إقليم الساحل السوري مساحة قدرها نحو 6700 كم2 منها نحو (2700كم2) ضمن أراضي اللواء، والباقي في الأراضي السورية[2]، وتتوزع أراضيه من الناحية السياسية والإدارية على لواء اسكندرون ومحافظتي اللاذقية وطرطوس بصورة رئيسة وعلى أجزاء من محافظات ادلب وحماه وحمص. وسنقصر الحديث في دراستنا لإقليم الساحل السوري على محافظتي اللاذقية وطرطوس لأنَّهما يشكلان النواة الأساسية للإقليم والجزء الأكبر من مساحته، هذا فضلاً عن صعوبة إجراء دراسة جغرافية صرفة بسبب التوزع السياسي والإداري لأراضي الإقليم، ولاسيَّما ما يتعلق بالجانب البشري والاقتصادي بسبب تبعثر الإحصاءات.

ويعيش على أراضي الإقليم 1.748 مليون نسمة، تبعاً لمعطيات العام 2010م، وهذا ما يشكّل 8.6% من مجموع سكان القطر في العام نفسه (4.8 % في اللاذقية و3.8% في طرطوس).

1 عادل عبد السلام. الأقاليم الجغرافية السورية، منشورات جامعة دمشق 1989- 1990 م ص 190 .

2 إجمالي مساحة لواء اسكندرون 4800كم2 منها ضمن إقليم الساحل السوري 2700كم2، والباقي ينتمي إلى إقليم شمال سورية.

وشهد الإقليم معدلات نمو سكاني مرتفعة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولكن هذه المعدلات عادت للانخفاض في العقدين الأخيرين، إذْ بلغ معدل النمو السكاني في المدة بين عامي 2000- 2010م (17.5 بالألف في اللاذقية و 16.2 بالألف في طرطوس)[1] أمَّا المعدل على مستوى القطر في المدة نفسها فبلغ 24.5 بالألف.

ويعدُّ الإقليم مصدراً للهجرة خارج حدوده ولاسيَّما إلى محافظتي دمشق وحمص[2]، كما يشهد الإقليم هجرة مستمرة من الجبال الساحلية إلى السهول والمدن الساحلية ولاسيَّما مدينتي اللاذقية وطرطوس، وبنتيجة ذلك أخذت مساحات الأراضي الصالحة للزراعة تهجر وتتقلص، وأخذت المدن المستقبلة للمهاجرين تصاب بالازدحام السكاني، مما أوجد فيها مشكلات اقتصادية واجتماعية معقدة.

كان لشق الطرق وتعبيدها أثر كبير في التطور الذي تعيشه المنطقة (أي محافظتا اللاذقية وطرطوس)[3].

كما يعدُّ إقليم الساحل من أكثر أقاليم القطر كثافة عددية، إذْ بلغ متوسطها عام 2010م نحو 416ن/كم2، ويعود ذلك إلى ملاءمة الظروف والأحوال الطبيعية لسكنى الإنسان.

ويرجع معظم سكان الإقليم في أصولهم إلى مجموعات سامية عربية وصلت المنطقة قبل عشرات القرون وتشير الأدلة والبراهين إلى أن الإنسان الذي عاش في المنطقة الساحلية قد أقام المدن والقرى ومارس مهنة الزراعة والتجارة والصيد

1 سهام علي دنون ، جغرافية سورية العامة، مرجع سابق ص190

2 في العام 1987 م بلغ عدد سكان الإقليم (محافظتي اللاذقية وطرطوس) الذين يعيشون خارج حدوده 203.700 نسمة وهذا يشكل ما نسبته 15% من مجموع السكان (نقلاً عن عادل عبد السلام، الأقاليم الجغرافية السورية، مرجع سابق ص220)

3 عادل عبد السلام. الأقاليم الجغرافية السورية ، مرجع سابق، ص 220.

البحري. أمَّا الأجزاء المرتفعة من الإقليم فتتميّز بالشروط الطبيعية القاسية والفقر بالأراضي الزراعية وقلة المياه والبعد والعزلة عن بقية أجزاء الإقليم نتيجة وعورة الأرض وصعوبة المواصلات.

يتميّز الإقليم بغناه بالتجمعات السكانية وكثافتها العالية في وحدة المساحة، مما يعكس ازدحام التجمعات وتراصها وقصر المسافات بينها وضيق أراضيها. ويتفاوت حجم التجمعات بين السهل والجبل، فهي بلدات كبيرة أو مدن مهمة على السهل الساحلي وقرى متوسطة وصغيرة في الجبل.

وتبعاً لمعطيات نهاية العام 2010 م بلغ عدد المناطق في محافظتي اللاذقية وطرطوس 9 مناطق (5 في طرطوس و4 في اللاذقية) وعدد النواحي40 ناحية (18 في اللاذقية و22 في طرطوس) وعدد القرى 937قرية (456 في اللاذقية و481 في طرطوس) وعدد المدن 11 مدينة (6 في اللاذقية و5 في طرطوس)[1].

أهم مدن الإقليم هي : اللاذقية، طرطوس، جبلة، بانياس، صافيتا، دريكيش، القرداحة، الحفة، الشيخ بدر، القدموس (ينظر المصور رقم 2). ويشكل السكان الحضر ما نسبته 51.4% من سكان محافظة اللاذقية و 28.6% من سكان محافظة طرطوس تبعاً لمعطيات العام 2010م.

إن إقليم الساحل السوري هو الإقليم الساحلي الوحيد والواجهة البحرية للقطر. وقد حافظ هذا الإقليم على أهمية موقعه الجغرافي منذ أقدم العصور التاريخية، إذْ تميّز الإقليم بموقعه في قلب موطن الحضارات الإنسانية الأولى في المنطقة، فهو يقع في منتصف الطريق بين حضارات ما بين النهرين ووادي النيل واليونان. ومما يزيد من أهمية هذا الإقليم كونه ملتقى الطرق البرية والبحرية وصلة وصل بين العالم الآسيوي وعالم البحر المتوسط، مما جعل من النشاط التجاري مصدراً مهماً للحياة والنمو والتطور عن طريق المدن الساحلية والموانئ المنتشرة على الساحل قديماً وحديثاً. وقد

1 المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004 م الجدول 1/1/ ص33 .

حافظ هذا الإقليم على موقعه وأهميته عبر العهود المختلفة، كما شهد تفاعلاً مثمراً وبناءً بين الإنسان والبيئة الطبيعية انعكس على نشاطات الإنسان وأنماط العمران في الإقليم.

يعدُّ الموقع البحري للإقليم مكاناً ملائماً للعمران البشري ولممارسة الإنسان لنشاطه الاقتصادي، فقد كان البحر وما زال وسيبقى جاذباً للمراكز العمرانية وللاستقرار البشري على شواطئه أو في السهول الساحلية، وذلك لتوافر إمكانية قيام نشاطات متنوعة (صناعية وتجارية وسياحية وغابية وصيد .. الخ)، هذا فضلاً عن اعتدال المناخ واستقراره ووفرة أمطاره، كما أن موقع الإقليم على بحر مفتوح (هو البحر المتوسط) ساعد على الاتصال بالعالم الخارجي وعلى التبادل التجاري، إذْ يمثل البحر المتوسط قلب العالم القديم، ويعدُّ أكثر بحار العالم نشاطاً وحيوية وعلى شواطئه قامت أقدم الحضارات البحرية وأعرقها. تشكل أوروبا التي تشرف عليه من الجهة الشمالية كتلة ثقافية وحضارية واقتصادية مهمة على الصعيد العالمي[1]. وسندرس أثر عامل الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري في تحديد طابع البنية الاقتصادية والتجارة والمواصلات والسياحة والاصطياف والتلوث البيئي في إقليم الساحل السوري ومراكزه العمرانية:

البنية الاقتصادية للإقليم: إن دراسة البنية الاقتصادية مهمة جداً من أجل معرفة العلاقات المكانية للإقليم مع العناصر الجغرافية الاقتصادية- البشرية الواقعة خارجه، وهذا هو جوهر الموقع الجغرافي الاقتصادي.

إن إقليم الساحل السوري فقير بثرواته المعدنية الباطنية، حيث تحوي جباله قليلاً من خامات الكروم والاسبست والمنغنيز والحديد والإسفلت والجص وأحجار البناء

1 ابراهيم أحمد سعيد. فيصل عزام قماش. جغرافية الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق 1999-2000م ص7 .

والرخام والمارن والغضار. وقد كان الإقليم وسيبقى موطناً للنشاط الزراعي (النباتي والحيواني) فضلاً عن استثمار الغابات وصيد السمك .... الخ.

شهد الإقليم تحولاً واضحاً من زراعة الاكتفاء الذاتي (الحواكير) إلى الزراعة التجارية التي تعتمد الأساليب الزراعية الحديثة، حيث تنتشر في الإقليم المزارع الحديثة والبيوت البلاستيكية والمداجن الفنية ومنشآت تربية الأبقار الحديثة[1]. وأهم المحاصيل الزراعية في الإقليم هي الزيتون والحمضيات والتفاح والتبغ والشعير والفستق (الفول السوداني) هذا إلى جانب الخضار وأهمها البندورة والخيار والباذنجان والفول الأخضر وغيرها. وتقل في الإقليم زراعة القطن بسبب ارتفاع الرطوبة كما تقل زراعة القمح بسبب ضيق السهول.

وتشهد أعداد رؤوس الأبقار والأغنام والماعز تراجعاً واضحاً بسبب التوسع الزراعي والعمراني على حساب المراعي، وبالمقابل يتزايد الاهتمام بتربية الدواجن والنحل.

يعدُّ الإقليم الأول في القطر بصيد السمك من البحر والأنهار بوسائل محلية آخذة بالتطور، إذْ وصلت كمية السمك المصادة إلى 6128 طن عام 2003م[2]. بعد أن كانت 1400طن عام 1988م (70% منها من البحر أي ما كميته 4290 طن وانخفضت هذه الكمية إلى 3106 طن عام 2009م). وعلى العموم مازال إنتاج الإقليم من الصيد البحري والنهري متواضعاً، بسبب شيوع الأسلوب التقليدي في الصيد وقلة وجود المصائد الحديثة[3] وتخلف البنية التحتية لهذا القطاع. إن غنى الإقليم بالغابات والأحراج جعله غنياً بثرواته الخشبية التي تعدُّ المادة الأولية للبناء والطهي والتدفئة والفحم الخشبي وصنع الأدوات الزراعية وكسب الأرض الزراعية وخاصة للسكان الفقراء.

1 عادل عبد السلام. الأقاليم الجغرافية السورية 1989- 1990 م مرجع سابق، ص245

2 المجموعة الإحصائية السورية لعام 2004و 2010م جدول رقم 4/37 ص 140.

3 سهام علي دانون. جغرافية سورية العامة ، مرجع سابق ص341.

أمَّا الصناعة الآلية في الإقليم فهي حديثة النشأة يعود تاريخها إلى ما بعد استقلال سورية. وقد أصبح إقليم الساحل يشكل مركز التوطن الصناعي الثالث بعد دمشق وحلب، حيث تقوم فيه صناعات مهمة تأتي في مقدمتها الصناعات الغذائية (وأهمها صناعة الزيوت النباتية والكونسروة وتصنيع الفستق الحلبي وطحن الحبوب وصناعة الخبز والمعجنات والمياه الغازية والمعدنية والمشروبات الروحية) وتتركز هذه الصناعات في مدن اللاذقية وجبلة وطرطوس[1]. ومن الصناعات المهمة في الإقليم أيضاً استقطار السبيرتو والصابون وحلج القطن. وتتركز الصناعة النسيجية في اللاذقية وجبلة، والحرير في مشتى الحلو ودريكيش، وصناعة الخشب المعاكس في اللاذقية الذي يعتمد على الأخشاب المستوردة عن طريق ميناء اللاذقية، ويصنّع الاسمنت في طرطوس، ويكرر النفط ومشتقاته في مصفاة بانياس، وهناك صناعة المحركات الكهربائية في اللاذقية.

تعدُّ صناعة التبغ والتنباك أهم القطاعات الصناعية في الإقليم وتقوم هذه الصناعة على زراعة المادة الأولية المحلية. أمَّا الصناعة الاستخراجية فتتمثل في استخراج الاسفلت من كفرية والحفة والرخام من البسيط وبيت ياشوط. وتنتشر الصناعات الصغيرة والورشات في مختلف أرجاء الإقليم وتنتج مصنوعات للاستهلاك المحلي، لعل أهمها معاصر الزيتون وصناعة المواد الغذائية (ولاسيَّما مشتقات الحليب والحبوب) وصنع الأواني المنزلية والفخارية و ورشات السجاد[2].

وتقوم في بعض الموانئ صناعة القوارب والمراكب ومستلزمات صيد السمك والحياة البحرية. ومعظم مناطق الإقليم ومراكزه العمرانية مزوّدة بالكهرباء والمياه النقية.

1 عادل عبد السلام. الأقاليم الجغرافية السورية ، مرجع سابق، ص253

2 المرجع السابق ص354.

التجارة المواصلات: إن الحركة التجارية نشطة في الإقليم لأنَّه بوابة سورية البحرية على العالم. وتجري عبر موانئ الإقليم 90% من التجارة الخارجية للقطر وللإقليم أيضاً[1]. وأهم موانئ الإقليم هي اللاذقية وطرطوس وبانياس. وتعود هذه الحركة التجارية إلى عهود تاريخية قديمة منها المرحلة الفينيقية التي امتدت تجارتها على بلدان حوض البحر المتوسط وخارجه أيضاً.

يشكّل الإقليم للمواصلات البرية، ويعدُّ ميناء اللاذقية منفذ سورية الشمالية والشرقية (أي إقليم حلب والجزيرة)، في حين يشكل ميناء طرطوس منفذ الأجزاء الوسطى والجنوبية في سورية، هذا فضلاً عن مرور سلع الدول المجاورة لسورية عبر هذين المرفأين، وكذلك تمرُّ في الإقليم خطوط نقل النفط والفوسفات المنتهية في ميناء طرطوس وبانياس مستخدمة الأنابيب والسكك الحديدية. وتبعاً لمعطيات العام 2009م بلغ عدد البواخر التي استقبلها مرفأ اللاذقية وقدّم لها الخدمات نحو 1681 باخرة، أمَّا عدد البواخر المغادرة فبلغ 1688 باخرة، وبلغ حجم البضائع المفرغة والمحملة في العام نفسه 6081000 طن، تشكّل البضائع المفرغة منها 4837 طن أي ما نسبته 79.5%، وأهم البضائع المفرّغة في المرفأ الآلات والحديد الخردة والمصنوعات الكيمياوية والمواد الغذائية والسكر والحبوب والأرز والخشب والورق والزيوت ومواد أخرى، أمَّا البضائع المحملة فبلغت 1244000 طن أهمها القطن والقمح والجلود والصوف والبذور. وفيما يخص نقل الركاب فقد وصل عدد القادمين 6366 وعدد المغادرين 6379 راكباً في العام نفسه.

أمَّا مرفأ طرطوس فهو أحدث مرفأ على ساحل البحر المتوسط الشرقي وهو نافذة وسط سورية وجنوبها على العالم ، ويصدَّر عن طريقه الفوسفات المستخرجة من منطقة خنيفيس، وقد زادت أهميته بعد ربطه مع الداخل بالسكك الحديدية. ويعدُّ ميناء طرطوس حالياً من أهم موانئ سورية وأكبرها وأحدثها. وفي العام 2009م بلغ عدد

1 سهام علي دانون. جغرافية سورية العامة، مرجع سابق، ص356.

البواخر الداخلة إلى المرفأ 2900 باخرة والمغادرة 2847 باخرة، وبلغ حجم البضائع المفرّغة والمحملة 14055000 طن وتشكل البضائع المفرغة منها 12358000 طن، أي ما نسبته 88%، وأهم البضائع المفرّغة الحديد والمعادن والسكر والحبوب ومشتقاتها والأخشاب والمواد الغذائية والسيارات والأرز والمواد الكيمياوية والاسمنت والآلات والمعدات ومواد أخرى. أمَّا البضائع المحمّلة فبلغت 1697000 طن أهمها الفوسفات والحبوب ومواد أخرى . ونشير هنا إلى أن مرفأ طرطوس لا يحتل أهمية تذكر بخصوص نقل الركاب.[1]

تتمثل الوظيفة الأساسية للإقليم في مجال التجارة الخارجية، إذْ يقوم بدور المستقبل والمصدّر للسلع من الداخل السوري إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل السوري والبلدان المجاورة.

أمَّا التجارة الداخلية فتتمثل بنقل المنتجات الزراعية والمصنوعات الاستهلاكية وتسويقها بين مناطق الإقليم ومراكزه العمرانية وبين الإقليم وبقية الأقاليم السورية[2].

إن النمو التجاري الداخلي والخارجي في الإقليم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور شبكة خطوط المواصلات وتحسينها وتوسيعها. ويرتبط الإقليم مع الداخل بالسكك الحديدية وأهمها سكة حديد اللاذقية حلب القامشلي، طرطوس عكاري حمص دمشق، طرطوس اللاذقية[3].

أمَّا طرق السيارات فأهمها الطريق الساحلي المزدوج الذي يربط السهل الساحلي بالداخل السوري عن طريق حمص وفي الشمال عن طريق جسر الشغور فإدلب وحلب، ويرتبط الإقليم بالداخل السوري بمحور ثالث من خلال طريق الساحل الغاب العريض فضلاً عن المحورين السابقين اللاذقية- إدلب وطرطوس حمص وترتبط

1 المجموعة الإحصائية السورية للعام 2010م.

2 عادل عبد السلام. الأقاليم الجغرافية السورية، مرجع سابق، ص 357.

3 سهام علي دانون. جغرافية سورية العامة، مرجع سابق، ص378.

قرى ومدن الجبال بالطريق الساحلي ومدن السهل بطرق جيدة، وهذا يخدم صناعة السياحة والاصطياف المتنامية في الجبال.

وتجري المواصلات البحرية عن طريق موانئ الإقليم، وتربط المراكب الصغيرة هذه الموانئ ببعضها بعضاً، وبشكل عام إن النقل البحري بين المدن السورية الساحلية يعدُّ محدوداً، ولشركات الملاحة البحرية العالمية خطوط مواصلات ورحلات نظامية عن طريق مينائي اللاذقية وطرطوس، ولبانياس ميناء نفطي كما لجبلة ميناء صغير.وفي الإقليم مطار دولي متواضع في حميميم (مطار الشهيد باسل الأسد) قرب اللاذقية، وهذا المطار ذو أهمية محدودة، ففي العام 2009 م بلغ عدد الطائرات المقلعة منه 1084 طائرة والهابطة فيه عام 1084 طائرة، وبلغ عدد الركاب القادمين 42999 وعدد المغادرين 39991 راكباً في العام نفسه[1].

السياحة والاصطياف:

يؤثر هذا القطاع في السياحة ذاتها، كما يؤثر في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها[2].

يمتلك الإقليم مقومات سياحية غنية تتمثل في البحر والجبل والغابة وكثير من الآثار والأوابد التاريخية من قلاع وحصون ومواقع تاريخية، كما يمتلك الإقليم بنية تحتية تتمثل في المنتجعات والمدن والشاليهات السياحية على طول الساحل، هذا فضلاً عن الفنادق والمطاعم والاستراحات وغيرها لراحة المصطافين، كما يوجد في الإقليم معهد متوسط فندقي ومدارس مهنية فندقية في اللاذقية، ويقام في مدينة اللاذقية في شهر آب من كل عام مهرجان المحبة والسلام. على الرغم من ذلك كلّه لا يزال التطور في مجال السياحة دون المستوى المطلوب. فمثلاً يوجد فقط في الإقليم كلّه فندقان دوليان خمس نجوم في اللاذقية.

1 المجموعة الإحصائية السورية للعام 2010م.

2 سهام علي دانون. جغرافية سورية العامة، مرجع سابق ص407.

وعلى العموم فإن الإقليم مؤهل ليكون المنطقة السياحية الأولى في القطر، التي تستطيع أن تجتذب إليها مئات الآلاف من المصطافين والسياح.

وأهم المواقع السياحية في الإقليم هي صلنفة وكسب والبسيط والدريكيش واللاذقية وطرطوس وجزيرة أرواد وصافيتا، هذا فضلاً عن معظم القرى القائمة على التلال المشرفة على السهل الساحلي[1]. ومن المواقع الأثرية التاريخية العامة القلاع العديدة المنتشرة في الإقليم وأهمها قلعة صلاح الدين وقلعة الحصن وقلعة المرقب وغيرها.

تخريب البيئة والتلوث:

رافق التوسع العمراني والتطور الصناعي الذي شهده الإقليم تلوث مياه البحر بمياه الصرف الصحي وفضلات السكان والتلوث بالزيوت في أثناء تحميل البواخر وتفريغها في المياه الإقليمية، وكذلك التلوث الصناعي الناجم عن معامل الاسمنت والنسيج والمواد الغذائية (ولاسيَّما بقايا معاصر الزيتون) وتكرير النفط.

وأخطر مصادر التلوث تقع في وسط الإقليم وهي مصفاة نفط بانياس ومعمل إسمنت طرطوس والمحطة الحرارية جنوب بانياس، وتتعرض المياه الجوفية الساحلية لتداخل مياه البحر. إن هذا التلوث كلّه يهدد مياه البحر والمنتجعات السياحية بانتشار الأمراض.

شكّل الموقع الجغرافي الطبيعي للإقليم القاعدة والأساس لموقعه الجغرافي الاقتصادي- البشري فهناك تكامل بينهما.

إن امتلاك الإقليم موقعاً بحرياً وتوضعه ضمن ظروف مناخية ملائمة وتنوع مظاهره التضريسية بين السهل والجبل، وكذلك التفاعل الموفق والناجح للعوامل ذات الخصائص العلاجية مثل الهواء البحري والعدد الكبير للأيام المشمسة والدافئة ووجود المياه المعدنية والرمال البحرية والتنوع الحيوي وخاصة الغطاء النباتي، وكذلك

1 عادل عبد السلام. الأقاليم الجغارفية السورية، مرجع سابق، ص260

التنوع في منتجات الاقتصاد الزراعي وتطور شبكات ووسائط النقل الحديث، إن هذا كلّه جعل الإقليم يتمتع بمقومات سياحية كبيرة من أجل تطور اقتصاد السياحة والاصطياف فيه، كما ساعد الموقع البحري للإقليم على نشاط محدود لحرفة الصيد البحري، وتعود محدودية هذا النشاط إلى تخلف البنية للقطاع السهلي وشيوع الطرائق التقليدية القديمة في صيد الأسماك وعدم الاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال1.

وتنشط في مدن الموانئ الساحلية صناعة القوارب البسيطة للصيد ونقل الركاب وإصلاحها. ويفسّر الموقع البحري للإقليم أيضاً تركز الصناعة في موانئه البحرية، وازدهار النشاط التجاري والمواصلاتي في هذه الموانئ.

إن الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري لإقليم الساحل السوري يؤثر تأثيراً كبيراً في اقتصاده وتخصصه وفي دوره ومكانته في التقسيم الجغرافي للعمل على مستوى القطر، كما يؤثر في الوقت نفسه أيضاً في تشكل الاقتصاد الوطني وتطوره للقطر بأكمله. ولا تقتصر أهمية الموقع الاقتصادي- البشري للإقليم على ملاءمته لقطاعات النقل والسياحة والصناعة وإنما تتعداها لتشمل عناصر كثيرة من عناصر الإنتاج الاجتماعي مثل الاقتصاد الزراعي والغابي وغيرها.

وبهذا الشكل نخلص إلى القول: إنَّ الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري لإقليم الساحل السوري قد ساعد على تشكّل ليس فقط فروع التخصص في الإقليم فحسب، وإنما كامل الفروع الرئيسة للمجمع الاقتصادي في الإقليم، كما أسهم هذا الموقع في تحديد البنية المكانية والقطاعية (الفرعية) لفروع الاقتصاد كلّه في الإقليم. كما ساعد هذا الموقع على نشوء المراكز العمرانية الحضرية والريفية وتطورها في إقليم الساحل السوري وتحديد بنيتها الوظيفية وتخصصاتها الإنتاجية والخدمية.

1 ابراهيم أحمد سعيد، فيصل غرام قماش. جغرافية الوطن العربي، ص184

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بالآتي:

- عرض وجهة النظر الشرقية لنظرية الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري، وإن الرأي الشخصي بهذا الخصوص من خلال إيجاد تعريف شامل ومتكامل لمفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي البشري
- عجُّ الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري منظومة متكاملة من العلاقات المكانية الحيوية تتألف من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها لتحديد طبيعة هذا الموقع وأهميته في حياة المراكز العمرانية والأقاليم، وتختلف قوة تأثير كل عنصر في هذه العناصر في تحديد أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي البشري ودوره كعامل في تحديد بنية الإقليم الاقتصادي(الإنتاجية والخدمية) ووظائف مراكزه العمرانية.
- عُدَّتِ العوامل المؤثرة في الموقع الجغرافي الاقتصادي البشري، عناصر مهمة لهذا الموقع، وتتمثل هذه العوامل(العناصر) في موقع المكان المدروس مدينة كان أم إقليماً أم مؤسسة بالنسبة إلى خطوط النقل والمواصلات وعقدهم المختلفة، وكذلك موقعه بالنسبة إلى أماكن وجود الموارد الطبيعية والاقتصادية وأماكن مركز المنشآت الصناعية ومناطق الإنتاج الزراعي وأسواق تصريف السلع والخدمات ومناطق الكثافات السكانية المرتفعة وأيضاً الموقع بالنسبة إلى الحدود، وقد أُضِيفَ عنصران مهمان إلى هذه العناصر هما الموقع بالنسبة إلى بؤر التوتر العالمي ومراكز الثقل الحضاري.
- إعداد لوحة تصنيفية للموقع الجغرافي الاقتصادي البشري تضمنت خمسة أنواع هي الموقع الجغرافي النقلي (المواصلاتي)، والاجتماعي، والصناعي، والزراعي، والسياحي، وقد أُضِيفَ نوعان آخران إلى هذه اللوحة هي الموقع الجغرافي السياحي والموقع الجغرافي الخدمي.

- إظهار التكامل في العلاقة بين الموقع الفلكي والجغرافي الطبيعي من جهة والموقع الاقتصادي – البشري من جهة ثانية، إذْ يشكل الموقع الفلكي والجغرافي الطبيعي قاعدة وأساساً لتحديد أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي – البشري.

الاقتراحات:

- العمل على تطوير مفهوم نظرية الموقع الجغرافي الاقتصادي من الجانب النظري والمنهجي، ولاسيَّما أن المراجع العربية تفتقر كثيراً إلى الدراسات التي تبيّن وتوضح أهمية هذا المفهوم وجوهره.
- الاهتمام بالظروف والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وكذلك الموقع الجغرافي الاقتصادي- البشري عند القيام بدراسته الأقاليم والمراكز العمرانية على اختلاف أنواعها وأحجامها،لأن هذا يقوي الطابع الجغرافي الدراسة ويعمقها، ويجعلها أكثر فاعلية.
- القيام بالدراسات التطبيقية التي توضح أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي البشري بوصفه عاملاً اقتصادياً مهماً في نشوء الأقاليم والمراكز وتشكلها وتحديد وظائفها وبنيتها الإنتاجية والخدمية والعمرانية ودورها في التقسيم الجغرافي للعمل على المستوى الوطني.
- يؤدي الموقع الجغرافي الاقتصادي البشري لإقليم الساحل السوري دوراً مهماً جداً في تحديد شخصية الإقليم المميّزة، وعلى هذا الأساس يجب تعميق الدراسات التطبيقية المتعلقة بهذا الموقع للإفادة منها عند وضع الخطط التنموية المستقبلية لهذا الإقليم ولغيره من الأقاليم في سورية.

المصور رقم (١) مواقع اقليم الساحل السوري (محافظتي اللاذقية وطرطوس) في سورية

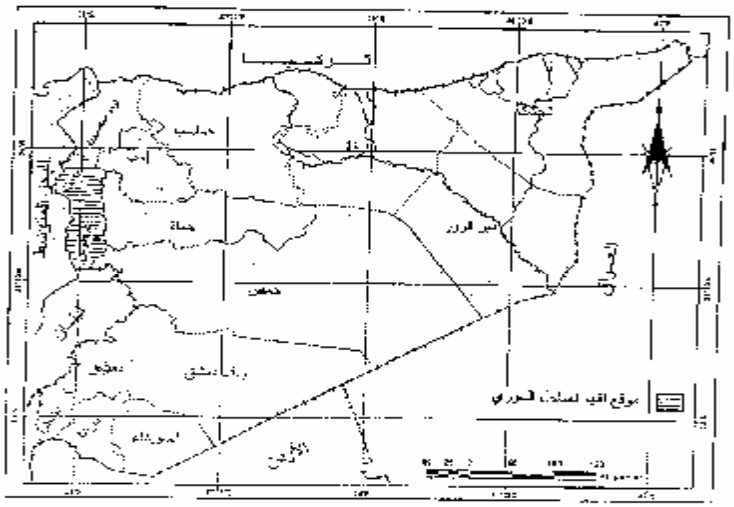

المصدر: الهيئة العامة للاستشعار عن بعد

المصور رقم(٢) أهم المدن في اقليم الساحل السوري (محافظتي اللاذقية وطرطوس)

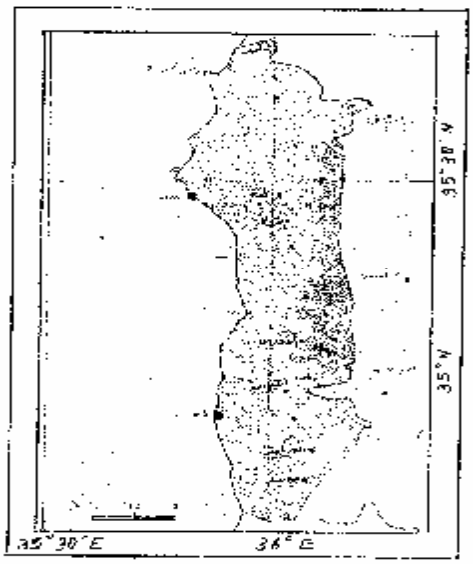

المصادر والمراجع

1- جباوي علي. الجغرافية السياسية(الجيوغراسيا) دمشق 1990م.

2- حمدان جمال الدين. جغرافية المدن، ط2 القاهرة 1972م .

3- دانون سهام . جغرافية سورية العامة، منشورات جامعة دمشق، 2007-2008م.

4- دبس ممدوح شعبان. جغرافية البلدان النامية في أفريقية، منشورات جامعة دمشق 2006-2007 م.

5- دبس ممدوح شعبان. جغرافية الخدمات، منشورات جامعة دمشق 2005-2006م.

6- دياب علي محمد مناهج البحث العلمي وطرائقه في الجغرافية البشرية، منشورات جامعة دمشق 2009-2010م.

7- رمزي محمود. الوجيز في الجغرافية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق 1997م.

8- سعيد إبراهيم. فيصل عزام قماش. جغرافية الوطن العربي، منشورات جامعة دمشق 1999- 2000م .

9- صافيتا محمد إبراهيم، عطية عدنان سليمان. جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق 2005- 2006 م.

10-صافيتا محمد إبراهيم، قماش فيصل، عطية عدنان. المبادئ العامة لجغرافية المدن، منشورات جامعة دمشق 2000-2001 م.

11-طربوش أمين. مبادئ الجغرافية الطبيعية والبشرية ط2 دمشق 1997م .

12- عبد السلام عادل. الأقاليم الجغرافية السورية، منشورات جامعة دمشق 1989-1990م.

13- المجموعة الإحصائية السورية للعام 2004م .

14-محلي ساطع. جغرافية العمران، منشورات جامعة دمشق، مطابع مؤسسة الوحدة 1981-1982 م .

15-محلي ساطع. جغرافية المدن عمرانياً وتنظيمياً، منشورات جامعة دمشق 1993م.

المراجع باللغة الروسية

1- ايشوك. س. ي، ممدوح شعبان دبس. الموقع الجغرافي الاقتصادي كعامل في تشكل المجمَّع الاقتصادي لإقليم جنوب اوكرانيا الاقتصادي، مجلة الجغرافية، جامعة كييف 1990م العدد 32 باللغة الأوكرانية.
2- بارانسكي ن.ن، الجغرافية الاقتصادية والمصورات الاقتصادية، المطبعة الحكومية، المنشورات الجغرافية،موسكو 1956م.
3- الجغرافية الاقتصادية والمصورات الاقتصادية، دار التقدم ، موسكو 1984م.
4- الجغرافية الاقتصادية والمقولة الاقتصادية، المطبعة الحكومية، موسكو 1956 م
5- المبادئ العلمية في الجغرافية، أعمال مختارة، موسكو، 1980م.
6- حول الدراسة الجغرافية الاقتصادية للمدن (قضايا الجغرافية) موسكو 1946م.
7- بالامارتشوك . م.م . الجغرافية الاقتصادية لجمهورية أوكرانية، إصدار المدرسة الوطنية، كييف 1977م.
8- بيفوفاروف. يو .ل. التمدن المعاصر، موسكو، 1994م
9- ساوشكين يو . ك . الجغرافية الاقتصادية- التاريخ، النظرية، المنهج، التطبيق، دار الفكر، موسكو 1973م .
10-كارل ماركس، فريدريك انجلز . الايديولوجية الألمانية ، المجلد 3
11-ماروزفا. ت. ك . دراسة بنية اقتصاد الأقاليم الاقتصادية(مثال سيبيريا الشرقية)، دار المعارف، موسكو1997 م .
12-مايرغويز. ي. م. منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية على مقياس مكاني صغير، إصدار جامعة موسكو1981م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2011/3/1.